الرسالةُ التاسعةُ والعشرون

«الإعلامْ
في بيانِ خطَرِ الزَّحْفِ المَجُوسيِّ
على بلادِ الإسلامْ»

المقدِّمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ، نَحمَدُهُ ونستعينُه؛ مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُه.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ المتأمِّلَ في معتقَدِ الرافِضةِ الشيعةِ الإماميَّةِ الاثنَيْ عَشْريَّةَ، يَجِدُهُ عُصَارةَ هوًى ممزوجٍ بجهلٍ، ومَن نظَرَ فيما نُقِلَ مِن كتبِهِم يَعلَمُ عِلمَ اليقينِ بطلانَ دينِهِم، وفسادَ مذهبِهِم؛ إذْ إنَّ بعضَهُ يَهدِمُ بعضًا، وينقضُهُ نقضًا، فيُغنيهِ بطلانُهُ عن إبطالِه، ونَقْضُهُ عن نَقْدِه[(١)].

ولعلِّي أضعُ بين يَدَيْك مثالًا على تناقُضِهِم، يَجعَلُكَ ممَّا أقولُ على بيِّنةٍ؛ إذْ صرَّح أحدُ كبارِهِم ـ وهو الطُّوسيُّ الملقَّبُ برئيسِ الطائفةِ ـ في مقدِّمةِ كتابِهِ: «تهذيبِ الأحكامِ»[(٢)]، قائلًا: «ذاكَرَني بعضُ الأصدقاءِ ـ أيَّده اللهُ ـ ممَّن أوجَبَ حقَّه علينا بأحاديثِ أصحابِنا ـ أيَّدهم اللهُ ورَحِمَ السلَفَ منهم ـ وما وقَعَ فيها مِن الاختلافِ والتبايُنِ، والمنافاةِ والتضادِّ، حتى لا يكادَ يتفِقُ خبرٌ إلا وبإزائِهِ ما يضادُّه، ولا يَسلَمُ حديثٌ إلا وفي مقابَلتِهِ ما يُنافِيه، حتى

(١) وقد يَحمِلُونَ هذا الاختلافَ على التَّقِيَّة، وهذا هو دَيْدَنُهم، فإذا وجَدوا تعارُضًا في معتقَدِهم، قالوا بذلك، أو يُنكِرون أن يكونَ هذا مِن معتقَدِهم، وأنَّ أصحابَهم يقولون به، فإذا ألزَمْتَهم بالحُجَّة، وبيَّنْتَ هذا القولَ أو ذاك مِن كتبِهِم، قالوا: «إنَّ الأقوالَ تموتُ بموتِ أصحابِها»!

(٢) هو أحَدُ كُتُبِهِمُ الأربعةِ المعتمَدَة.

جعَلَ مخالِفونا ذلك مِن أعظمِ الطعونِ على مذهبِنا، وتطرَّقوا بذلك إلى إبطالِ معتقَدِنا، وذكَرُوا أنَّه: «لم يزَلْ شيوخُكم السلَفُ والخلَفُ يطعُنونَ على مخالِفِيهم بالاختلافِ الذي يَدِينونَ به، ويشنِّعونَ عليهم بافتراقِ كلمتِهِم في الفروع، ويذكُرُونَ أنَّ هذا ممَّا لا يجوزُ أن يُتعبَّدَ به الحكيمْ، ولا أن يُبيحَ العملَ به العليمْ، وقد وجَدْناكُمْ أشدَّ اختلافًا مِن مخالِفيكُمْ، وأكثرَ تبايُنًا مِن مبايِنِيكُمْ، ووجودُ هذا الاختلافِ منكم مع اعتقادِكم بطلانَ ذلك دليلٌ على فسادِ الأصل».

حتى دخَلَ على جماعةٍ ممَّن ليس لهم قوَّةٌ في العلم، ولا بصيرةٌ بوجوهِ النظَرِ ومعاني الألفاظِ ـ: شُبْهةٌ، وكثيرٌ منهم رجَعَ عن الحقِّ لمَّا اشتبَهَ عليه الوجهُ في ذلك، وعجَزَ عن حلِّ الشُّبْهةِ فيه؛ سَمِعتُ شيخَنا أبا عبدِ اللهِ المُفِيدَ ـ أيَّده اللهُ ـ يذكُرُ أنَّ أبا الحسينِ الهارُونيَّ العَلَويَّ كان يعتقِدُ الحقَّ، ويَدِينُ بالإمامةِ، فرجَعَ عنه لمَّا التبَسَ عليه الأمرُ في اختلافِ الأحاديثِ، وترَكَ المذهبَ، ودان بغيرِهِ؛ لمَّا لم يتبيَّنْ له وجوهُ المعاني فيها»[(١)].

أَضِفْ إلى ذلك ما قاله الكاشانيُّ ـ وهو مِن كبارِهم ـ في «الوافي»[(٢)]: «في الجَرْحِ والتعديلِ وشرائِطِها اختلافاتٌ وتناقُضاتٌ واشتباهاتٌ لا تكادُ ترتفِعُ بما تطمئِنُّ إليه النفوسُ؛ كما لا يخطُرُ على الخبيرِ بها».

وإليكَ مثالًا يبيِّنُ ذلك؛ فإنَّ محدِّثَهم الشهيرَ زُرارةَ بنَ أعيَنَ صاحبَ أئمَّتهم الثلاثةَ: الباقِرَ، والصادِقَ، والكاظِمَ، قد روَى شيخُهم الكَشِّيُّ، عن أبي عبدِ اللهِ رَحِمَهُ اللهُ؛ أنَّه قال: «زُرارةُ شَرٌّ مِن اليهودِ والنصارى، ومَن قال: إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ...»[(٣)].

وروَى الكَشِّيُّ نفسُهُ؛ أنَّ أبا عبدِ اللهِ رَحِمَهُ اللهُ قال: «يا زُرارةُ، إنَّ اسمَكَ في أسامي أهلِ الجَنَّة»[(٤)].

---

(١) «مقدِّمةُ تهذيبِ الأحكام» لمحمَّد بن الحسَن الطُّوسيِّ (١/ ٢).
(٢) «الوافي» (٢/ ١١)؛ وهو من كُتُبِهِم المعتمَدة.
(٣) نفسه (ص١٤٩، وما بعدها).
(٤) «رجال الكَشِّيّ» (ص١٣٣).

وإليكَ مزيدًا مِن الأمثلةِ على التناقُضاتِ التي لا يدُلُّ عليها شرعٌ، ولا يَقبَلُها عقلٌ، تَزيدُ المرادَ وضوحًا؛ لتغدُوَ مِن هذا المنهجِ على بصيرةٍ؛ فتحمَدَ اللهَ ﷻ أنْ هداك للحقِّ، وتَسألَهُ الثباتَ عليه:

ومنها: مبالَغتُهم وغُلُوُّهم في تأليهِ أئمَّتِهم، ووصفِهِم بصفاتِ الربِّ ﷻ؛ فقد جعَلُوا الدنيا والآخِرةَ لهم؛ حتى قالوا عياذًا بالله: «لا فَرْقَ بينك وبينهم ـ أي: لا فرقَ بين اللهِ ﷻ وأئمَّتِهِم ـ إلا أنَّهم عبادُكَ المخلِصون»[(١)]؛ تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

وقد زعموا أنَّ عليًّا رضي الله عنه قال: «أنا فرعٌ مِن فروعِ الربوبيَّة»[(٢)].

ورَوَوْا عن أبي عبدِ اللهِ؛ أنَّه قال: «أمَا علِمتَ أنَّ الدنيا والآخِرةَ للإمامِ يضَعُها حيثُ يشاءُ، ويدفَعُها إلى مَن يشاء»[(٣)].

وقد نَسَبوا إلى الإمامِ أبي الحسَنِ؛ أنَّه قال: «بدَا للهِ في أبي جعفرٍ عليه السلام ما لم يكنْ يَعرِفُ...»[(٤)].

وهذا القولُ يستلزِمُ نِسْبةَ الجهلِ إلى اللهِ؛ تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

ورَوَوْا أيضًا عن أبي عبدِ اللهِ؛ أنَّه قال: «مَن زار قبرَ الحسينِ بنِ عليٍّ عليه السلام يومَ عاشوراءَ عارفًا بحقِّه، كمَن زار اللهَ في عرشِه»[(٥)].

وهناك الكثيرُ مِن الأكاذيبِ في هذا الكتاب.

وأنا أنصَحُ الشيعةَ وغيرَهم بالاطِّلاعِ عليه، وتأمُّلِ ما فيه، وتحكيمِ الشرعِ قبل العقلِ، والرجوعِ إلى عقولِهم بعد التأمُّلِ؛ ليُجيبوا عن هذا السؤالِ: **هل هذا الدِّينُ الذي أنتم عليه حقٌّ؟** ولِيتدبَّروا قولَ اللهِ ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦٥﴾ [القصص: ٦٥].

وقد بيَّن ابنُ حزمٍ رحمه الله سببَ عداوةِ هؤلاءِ الرافضةِ للإسلامِ بقولِه:

(١) «مصابيح الأنوارْ، في حلِّ مشكِلةِ الأخبارْ» المجلَّد الثاني، الحديث (رقم ٢٢٢).
(٢) «شرحُ الزيارةِ الجامعةِ الكبيرة» (١/ ٧٠). (٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٩).
(٤) «أوائل المقالات» للمُفيد (ص٤٦). (٥) «بحارُ الأنوار» (١٠١/ ٣٥).

«والأصلُ في أكثرِ خروجِ هذه الطوائفِ عن ديانةِ الإسلامِ: أنَّ الفُرْسَ كانوا مِن سَعَةِ المُلْكِ وعُلُوِّ اليدِ على جميعِ الأممِ، وجلالةِ الخَطَرِ في أنفُسِهم، حتَّى إنَّهم كانوا يُسمُّونَ أنفسَهم الأحرارَ والأبناءَ، وكانوا يَعُدُّونَ سائرَ الناسِ عبيدًا لهم، فلمَّا امتُحِنوا بزَوَالِ الدَّوْلةِ عنهم على أيدي العرَبِ المسلِمين، وكانت العرَبُ أقلَّ الأُمَمِ عند الفُرْسِ خطَرًا، تعاظَمَهم الأمرُ، وتضاعَفَتْ لديهم المصيبةُ، وراموا كَيْدَ الإسلامِ بالمحارَبةِ في أوقاتٍ شتَّى».

ثم ذكَرَ قُوَّادَهم في الحربِ وعَجْزَهم، إلى أن قال: «فرَأَوْا أنَّ كيدَهُ على الحِيلةِ أنجعُ؛ فأظهَرَ قومٌ منهم الإسلامَ، واستمالوا أهلَ التشيُّعِ بإظهارِ مَحَبَّةِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ، واستشناعِ ظلمِ عليٍّ رضي الله عنه، ثم سلَكوا بهم مسالِكَ شتَّى حتى أخرَجوهم عن الإسلامِ:

فقومٌ منهم: أدخَلُوهم إلى القولِ بأنَّ رجُلًا يُنتظَرُ يُدعَى المَهدِيَّ عنده حقيقةُ الدِّينِ؛ إذْ لا يجوزُ أن يُؤخَذَ الدِّينُ مِن هؤلاءِ الكفَّارِ إذْ نسَبُوا أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ إلى الكفرِ...».

إلى أن قال: «وقد سلَكَ هذا المسلَكَ عبدُ اللهِ بنُ سبَأٍ الحِمْيَريُّ اليهوديُّ؛ فإنَّه ـ لعَنَهُ اللهُ ـ أظهَرَ الإسلامَ لكيدِ أهلِه؛ فهو كان أصلَ إثارةِ الناسِ على عثمانَ رضي الله عنه، وأحرَقَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ منهم طوائفَ أعلَنوا بإلٰهيَّتِه، ومِن هذه الأصولِ الملعونةِ حدَثَتِ الإسماعيليَّةُ والقَرَامِطةُ؛ وهما طائفتانِ مجاهِرتانِ بتركِ الإسلامِ جملةً، قائِلتانِ بالمجوسيَّةِ المَحْضة...»[(١)]. اهـ.

أَضِفْ إلى ذلك: حِقْدَهم على المسلِمينْ، وتعاوُنَهم مع أعداءِ الدِّينْ، وصدَقَ أحمد أمين إذْ يقولُ: «والحقُّ: أنَّ التشيعَ كان مأوًى يَلْجأُ إليه كلُّ مَن أراد هَدْمَ الإسلامِ لعداوةٍ أو حقدٍ، ومَن كان يريدُ إدخالَ تعاليمِ آبائِهِ مِن يهوديَّةٍ ونصرانيَّةٍ، وزَرَادُشْتيَّةٍ وهِنْديَّةٍ، ومَن كان يريدُ استقلالَ بلادِهِ والخروجَ على مَملَكتِه.

---

(١) «الفِصَلْ، في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلْ» (٢/١٠٨ ـ ١٠٩)؛ باختصار.

كلُّ هؤلاءِ كانوا يتَّخِذونَ حُبَّ أهلِ البيتِ سِتَارًا يَضَعونَ وراءَهُ كلَّ ما شاءت أهواؤُهم»[(١)].

هذا؛ وبطلانُ عقيدةِ الرافضةِ الشِّيعةِ الاثنَيْ عَشْرِيَّةَ متحقِّقٌ مِن عدَّةِ وجوهٍ؛ منها:

أوَّلًا: أنَّهم يطعُنونَ في القرآنِ الكريمِ، ويعتقِدونَ تحريفَهُ وتبديلَه، ويتلاعَبونَ بتفسيرِ آياتِهِ بما يخالِفُ سياقَ الآياتِ، واللغةَ العربيَّةَ التي نزَلَ بها القرآنُ، وما عُلِمَ مِن دينِ الإسلامِ بالضرورة:

ودليلُ ذلك: أنَّ كِبارَهم قد نَصُّوا على تحريفِ القرآنِ، وأنَّه قد غُيِّرَ وبُدِّلَ وأُسقِطَ منه آياتٌ كثيرةٌ؛ بل قد ألَّف مِيرْزا حسينُ بنُ محمَّد تقيّ النُّوريُّ الطَّبَرْسيُّ[(٢)] ـ أحدُ كبارِ علماءِ النَّجَفِ ـ كتابًا سمَّاه: «فصلُ الخطابْ، في إثباتِ تحريفِ كتابِ ربِّ الأربابْ»، قال في مقدِّمتِهِ في الصفحةِ الأولى منه: «هذا كتابٌ لطيفْ، وسِفْرٌ شريفْ، عَمِلْتُهُ في إثباتِ تحريفِ القرآنْ، وفضائحِ أهلِ الجَوْرِ والعُدْوانْ...».

ويخلُصُ بعد ذلك في الصفحةِ العشرِينَ قائلًا: «إنَّ القرآنَ الموجودَ الآنَ بأيدي المسلِمينَ شرقًا وغربًا، المحصورَ بين الدَّفَّتَيْنِ جمعًا وترتيبًا؛ لم يكنْ كذلك في حياةِ رسولِ اللهِ ﷺ».

ثم يؤكِّدُ في نهايةِ البابِ الأوَّلِ ـ الذي خصَّصه للاستدلالِ على وقوعِ التغيُّرِ والنقصانِ في القرآنِ ـ قائلًا: «وإسقاطُ بعضِ القرآنِ وتحريفُهُ ثبَتَ مِن طرُقِنا بالتواتُر»[(٣)].

---

(١) «فجر الإسلام» (ص٢٧٦).

(٢) بلَغَ الشِّيعةُ في إجلالِهِ عند وفاتِهِ سنةَ (١٣٢٠هـ): أنَّهم دفَنُوهُ في أشرفِ بُقْعةٍ عندهم بالنَّجَف، بين العِتْرةِ والكتابِ في الإيوانِ الثالثِ عن يمينِ الداخلِ إلى الصحنِ الشريفِ مِن بابِ القِبْلة.

(٣) كتاب «فصلُ الخطابْ، في إثباتِ تحريفِ كتابِ ربِّ الأربابْ» (ص٢٤٩).

وينقُلُ عن المَجلِسيِّ قولَهُ: «والأخبارُ في طُرُقِ الخاصَّةِ والعامَّةِ في النقصِ والتغييرِ متواتِرة»(١).

قال المُفِيدُ ـ المتوفَّى سنةَ (١٤١٣هـ)، الذي يلقِّبونَهُ بـ«رُكْنِ الإسلامْ، وآيةِ اللهِ المَلِكِ العلَّامْ» ـ: «إنَّ الأخبارَ قد جاءت مستفِيضةً عن أئمَّةِ الهُدَى مِن آلِ محمَّدٍ ﷺ باختلافِ القرآنْ، وما أحدَثَهُ بعضُ الطاعِنينَ فيه مِن الحذفِ والنقصانْ»(٢).

ويقولُ: «واتَّفَقوا ـ أي: الإماميَّةُ ـ على أنَّ أئمَّةَ الضلالِ ـ يعني بهم: كبارَ صحابةِ الرسولِ محمَّدٍ ﷺ ـ خالَفوا في كثيرٍ مِن تأليفِ القرآنِ، وعدَلوا فيه عن موجِبِ التنزيلِ وسُنَّةِ النبيِّ ﷺ»(٣).

ولذا قال الدَّهْلَويُّ في كتابِ «سعادةُ الدارَيْنْ، في شرحِ حديثِ الثَّقَلَيْنْ»: «أمَّا الكتابُ ـ وهو القرآنُ ـ فإنَّه ساقطُ الاعتبارِ عند الشيعةِ بالكلِّيَّةِ، لا يَصِحُّ التمسُّكُ به كالتوراةِ والإنجيلِ؛ لكثرةِ وقوعِ التحريفِ فيه بزعمِهِم، وكثيرٌ مِن أحكامِهِ منسوخةٌ، وكثيرٌ مِن الآياتِ مِن السُّوَرِ الناسخةِ للأحكامِ، المخصِّصةِ للعموماتِ، أُسقِطَتْ، والذي بَقِيَ منه بعضُهُ مبدَّلُ الألفاظِ، وبعضُهُ زائدٌ، والبعضُ نُقِصَ منه».

روَى الكُلَينيُّ، عن هشامِ بنِ سالم، عن أبي عبدِ اللهِ: «إنَّ القرآنَ الذي جاء به جِبْرائِيلُ إلى محمَّدٍ ﷺ: سبعةَ عَشَرَ ألفَ آيةٍ»(٤).

ولا يَخفَى على ذي لُبٍّ: أنَّ عدَدَ آياتِ القرآنِ الكريم سِتَّةُ آلافٍ ومِئَتانِ وستٌّ وثلاثُونَ آيةً؛ وعليه: فيكونُ القرآنُ عندهم قد حُذِفَ منه نحوُ الثلثَيْن.

ثم ساق أمثلةً على تلاعُبِهِم بالقرآنِ الكريم مِن كُتُبِهِم الموجودةِ، وعَزَاها إلى مصادرِها، فقال: «روَى أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي نصرٍ؛ أنَّه قال: دفَعَ إليَّ أبو الحسَنِ مُصحَفًا، وقال: لا تنظُرْ فيه، ففتَحْتُهُ وقرأتُ فيه: «﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ

---

(١) كتاب «فصلُ الخطابْ، في إثباتِ تحريفِ كتابِ ربِّ الأربابْ» (ص٣٥٠).
(٢) «أوائل المقالات» (ص٥٤).
(٣) «أوائل المقالات» (ص١٣).
(٤) «الكافي» (٢/ ٦٣١).

كَفَرُواْ﴾ [البيِّنة: ١]، فوجَدتُ فيه اسمَ سبعينَ رجلًا مِن قريشٍ بأسمائِهم وأسماءِ آبائِهم»[(١)].

ورُوِيَ عن سالمِ بنِ سليمةَ؛ أنَّه قال: «قرأ رجلٌ على أبي عبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وأنا أَسمعُ حروفًا مِن القرآنِ ليس ما يَقرَؤُهُ الناسُ، فقال أبو عبدِ اللهِ: مَهْ؛ اكْفُفْ عن هذه القراءةِ، واقْرَأْ كما يَقرَأُ الناسُ حتى يقومَ القائمُ، فإذا قام القائمُ، قرَأَ كتابَ اللهِ على حَدِّه»[(٢)].

روَى الكُلَينيُّ وغيرُهُ، عن الحكَمِ، عن عُتْبةَ؛ أنَّه قال: «قُرِئَ على الحسينِ بنِ عليٍّ: «وما أرسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رسولٍ ولا نبيٍّ ولا محدَّثٍ...»، قال: وكان عليُّ بنُ أبي طالبٍ محدَّثًا»[(٣)].

وروَى زيدُ بنُ الجَهْمِ الهلاليُّ وغيرُهُ، عن أبي عبدِ اللهِ؛ أنَّ ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا تَتَّخِذُونَ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ إِنَّمَا يَبۡلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [النحل: ٩٢]، ليس مِن كلامِ اللهِ؛ بل هو محرَّفٌ عن موضِعِه، والمنزَّلُ: «أئمَّةٌ أَزْكَى مِنْ أَئِمَّتِكُمْ»[(٤)].

أَضِفْ إلى ما تقدَّم: أنَّ الثابتَ عندهم، والمقرَّرَ لديهم، والمشهورَ فيما بينهم: أنَّ بعضَ السُّوَرِ ساقطةٌ بتمامِها، ومنها بزَعْمِهِم: «سورةُ الوَلَايةِ»، وزعَموا: أنَّ هناك سُوَرًا سقَطَ أكثرُها؛ مثلُ: «سورةِ الأحزابِ»؛ فإنَّها كانت قبلَ «سورةِ الأنعامِ»، وقد سقَطَ مِن هذه السورةِ فضلُ أهلِ البيتِ وأحكامُ إمامتِهم.

ويزعُمونَ كذلك سقوطَ لفظِ: «ويْلَكَ» قبل قولِهِ تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، وكذلك لفظُ: «عن وَلَايةِ عليٍّ» بعد قولِهِ تعالى: ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافَّات: ٢٤]، وكذلك يزعُمونَ سقوطَ لفظةِ: «تَملِكُهُ بنو أُمَيَّةَ» بعد قولِه: ﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ﴿٣﴾﴾ [القدر: ٣]،

(١) «الكافي» (٢/ ٦٣١).
(٢) «الكافي» (٢/ ٦٣٣).
(٣) «الكافي» (١/ ٢٧٠).
(٤) «الكافي» (١/ ٢٩٢).

ولفظِ: «بعليِّ بنِ أبي طالب» بعد قولِه: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ولفظِ: «آلَ مُحمَّدٍ» [الواقع بعد «ظلَموا»] مِن قولِه: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ولفظِ «عليٍّ» بعد قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾﴾ [الرعد: ٧].

وذكَرَ كلَّ ذلك ابنُ شَهْرِ آشوبَ المازَنْدرانيُّ في كتابِ «المَثالِب» له.

ومثلُ ذلك كثيرٌ مِن الكلماتِ والآياتِ، فلم يَبْقَ فرقٌ عندهم بين ما بَقِيَ مِن القرآنِ وبين التوراةِ والإنجيلِ؛ في عدمِ التمسُّكِ بكلٍّ مِن هذه الثلاثةِ؛ لأنَّه محرَّفٌ أو مبدَّلٌ، أو منسوخٌ بناسخٍ مجهول(١).

بل اقرأِ الآنَ ما قاله موسى جار اللهِ المتوفَّى عامَ ١٣٦٩هـ وقد عاش فترةً بين الشيعةِ، وتجوَّل في مُدُنِهم، وحضَرَ حلَقاتِ دروسِها ـ في كتابِهِ: «الوثيقهْ، في نقدِ عقائدِ الشِّيعهْ»: «لم أَرَ بين علماءِ الشيعةِ، ولا بين أولادِ الشيعةِ ـ لا في العراقِ، ولا في إيرانَ ـ مَن يَحفَظُ القرآنَ، أو مَن يُقيمُ القرآنَ بعضَ الإقامةِ بلسانِه، ولا مَن يَعرِفُ وجوهَ القرآنِ الأدائيَّة، وإنَّهم اتَّخذوا القرآنَ مهجورًا».

ويتساءَلُ: «هل هذا بسببِ أنَّهم ينتظِرونَ ما وعدَتْهم به أساطيرُهم مِن ظهورِ القرآنِ الكاملِ مع منتظَرِهم الموعود؟!»(٢).

قلتُ: وبطلانُ ذلك بيِّنٌ لا يحتاجُ دليلًا، وإنَّما يَكفِي اللبيبَ أن يَقرأَ هذا الهَذَيانَ الساقطَ، وقد جعَلوا وَلَايةَ عليٍّ رضي الله عنه أعظَمَ مِن الإيمانِ باللهِ، وإفرادِهِ بالعبادةِ، والبراءةِ مِن الشركِ وأهلِه؛ نعوذُ باللهِ مِن ضلالِهم.

ثانيًا: أنَّهم لا يؤمنونَ بالسُّنَّةِ النبويَّة:

بل صرَّح بعضُ أئمَّتِهم: أنَّه لا يَصِحُّ شيءٌ عن النبيِّ ﷺ(٣).

---

(١) «سعادةُ الدارَيْنْ، في شرحِ حديثِ الثَّقَلَيْنْ» (ص٣٠ ـ ٣٤). وينظر: «مختصَر التُّحْفةِ الاثنَيْ عَشْرِيَّة» (١/ ٥٢ ـ ٥٣، ١٥٧).

(٢) «الوثيقَهْ، في نقدِ عقائدِ الشِّيعَهْ» (ص٣٠، ٣١، ١١٢).

(٣) وقد سَمِعتُ هذا مِن أحَدِهم حين اجتمَعْتُ به في مُزدَلِفةَ.

قال شيخُهُم المعاصِرُ بحرُ العلومِ: «لمَّا كان الكتابُ العزيزُ متكفِّلًا بالقواعِدِ العامَّةِ دون الدخولِ في تفصيلاتِها، احتاجوا إلى سُنَّةِ النبيِّ ﷺ... والسُّنَّةُ لم يكمُلْ بها التشريع»(١).

ويقولُ آيتُهم العظمى شهابُ الدِّينِ النَّجَفيُّ: «إنَّ النبيَّ ﷺ ضاقت عليه الفُرْصةُ، ولم يسَعْهُ المجالُ لتعليمِ جميعِ أحكامِ الدِّينِ... وقد قدَّم الاشتغالَ بالحروبِ على التمحُّصِ ببيانِ تفاصيلِ الأحكام»(٢).

وهم يقولون: «إنَّ الإمامَ يُوحَى إليه، وإنَّه مَن سَمِعَ حديثًا مِن أحدٍ مِن الأئمَّةِ له أن يقولَ فيه: «قال اللهُ»؛ لأنَّ قولَهم كقولِ اللهِ، وطاعتَهُم طاعةُ الله»(٣).

وهم يقولون: «إنَّ اللهَ ﷻ يُناجِي عليًّا والأئمَّةَ؛ فجاء في «البحارِ» تسعَ عَشْرةَ روايةً تذكُرُ أنَّ اللهَ تعالى ناجى عليًّا، وأنَّ جبرائيلَ يُملِي عليه»(٤).

وقالوا: «إنَّ عليًّا استمَرَّ يتلقَّى هذه العلومَ والأسرارَ والكُتُبَ في حياةِ الرسولِ؛ بل وبعد موتِهِ مِن دُونِ الصحابةِ أجمعِين؛ فهو البابُ الوحيدُ لِسُنَّةِ الرسولِ ﷺ، ومَن ادَّعى سماعًا مِن غيرِهِ، فقد أشرَك»(٥).

ولهم كتبٌ جمَعَتْ هذا الغُثَاءَ، واستقَلُّوا بها عن المسلِمين، وهي مصادرُ أربعةٌ:

- **«الكافي».**
- **و«التهذيبُ».**
- **و«الاستبصارُ».**
- **و«مَن لا يحضُرُهُ الفقيه».**

---

(١) «مصابيح الأصول» (ص٤).
(٢) «تعليقاتُهُ على إحقاق الحق» (٢/ ٢٨٨).
(٣) «الاعتقادات» لابن بابَوَيْهِ القُمِّيِّ (١٠٦).
(٤) «بحارُ الأنوار» للمَجلِسي (٣٩/ ١٥١ ـ ١٥٧).
(٥) «بحار الأنوار» (٤٠/ ٢١٣).

وقد ألحَقَ بها المتأخِّرونَ أربعةً أخرى؛ هي:

- «**الوافي**».
- و«**البِحَارُ**».
- و«**الوسائلُ**».
- و«**مستدرَكُ الوسائلِ**».

ثُمَّ أضافوا إليها عددًا مِن كُتُبِ شيوخِهِم جعَلُوها في الاعتبارِ؛ كالمصادرِ الأربعة.

وكانوا يَقْبَلونَ كلَّ ما جاء في كتبِ أخبارِهم؛ حتى جاء شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ، ورَدَّ على ابنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيِّ، ونصَّ على جهلِ الشِّيعةِ بالروايةِ؛ حيثُ قسَّم ابنُ المطهَّرِ أحاديثَهم إلى:

- صحيحٍ.
- وحسَنٍ.
- وموثَّقٍ.
- وضعيفٍ.

وكان الدافعُ لذلك هو اتقاءَ تعييرِ العامَّةِ لهم.

وقد اعترَفَ أحدُ شيوخِهِم بأنَّهم إذا طبَّقوا علمَ الجرحِ والتعديلِ كأهلِ السُّنَّةِ، لم يَبْقَ مِن أحاديثِهِم شيءٌ[1].

قال الحُرُّ العامليُّ: «الحديثُ الصحيحُ: هو ما رواه العدلُ الإماميُّ الضابطُ في جميعِ الطبَقات»، ثم قال: «وهذا يستلزِمُ ضَعْفَ كلِّ الأحاديثِ عند التحقُّقِ؛ لأنَّ العلماءَ لم ينُصُّوا على عدالةِ أحدٍ مِن الرواةِ إلا نادرًا، وإنَّما نصُّوا على التوثيقِ؛ وهو لا يستلزِمُ العدالةَ قطعًا».

ثم قال: «كيف وهم مصرِّحونَ بخلافِها ـ أي: العدالةِ ـ حيثُ يوثِّقونَ مَن يعتقِدونَ فِسْقَهُ وكُفْرَهُ وفسادَ مذهبِه».

(١) ينظر: «لؤلؤ البحرَيْن» (ص٤٧)؛ وهو لشيخهم يُوسُفَ البَحْراني، المتوفَّى ١١٨٦هـ.

فتأمَّلْ كلامَ الحُرِّ العامِليِّ، وهو صاحبُ كتابِ «وسائلِ الشِّيعةِ»، أحدِ الكتبِ الثمانيةِ المعتمَدةِ عندهم!

ويقولُ كذلك: «فيَلزَمُ مِن ذلك ضعفُ جميعِ أحاديثِنا؛ لعدَمِ العلمِ بعدالةِ أحدٍ منهم»[(١)].

وقال أيضًا: «والثقاتُ الأَجِلَّاءُ مِن أصحابِ الإجماعِ وغيرِهم يَرْوُونَ عن الضعفاءِ والكذَّابِينَ والمجاهيلِ؛ حيثُ يَعلَمونَ حالَهم، ويَشهَدونَ بصحَّةِ حديثِهم»[(٢)].

وقال أيضًا: «ومِن المعلومِ قطعًا: أنَّ الكتبَ التي أمَرُوا؟ بالعملِ بها، كان كثيرٌ مِن رُوَاتِها ضعفاءَ ومجاهيلَ»[(٣)].

أمَّا حالُ أصحابِ الكتبِ والمؤلِّفينَ الذين جمَعُوا هذه الكتبَ، فقد قال الطُّوسيُّ: «إنَّ كثيرًا مِن مصنِّفِينا وأصحابِ الأصولِ كانوا ينتحِلونَ المذاهبَ الفاسدةَ، وإن كانت كتبُهُم معتمَدةً»[(٤)].

ثالثًا: الشِّرْكُ الأكبَرُ:

إذْ هو الغالبُ عليهم؛ فتَجِدُهم يُشرِكونَ في الربوبيَّةِ، والألوهيَّةِ، والأسماءِ والصفاتِ، ويعتقِدونَ في أئمَّتِهم عِلْمَ الغيبِ، والتصرُّفَ في الكَوْنِ.

وأمَّا صَرْفُهم لأنواعٍ مِن العباداتِ للمَشاهِدِ والقبورِ والأَضرِحةِ، فأشهَرُ مِن أن تُذكَرَ، وقد مَرَّ معنا شيءٌ مِن أقوالِهِم، حتى إنَّ كثيرًا منهم فاقوا المشرِكينَ الأوائلَ[(٥)].

---

(١) «تفصيلُ وسائلِ الشِّيعَهْ، إلى تحصيلِ مسائلِ الشريعَهْ» (٣٠/ ٢٦٠).

(٢) السابق (٣٠/ ٢٠٦). (٣) نفسه (ص٢٤٤).

(٤) «الفِهْرِس» للطُّوسيِّ (ص١/ ٢). وينظر للمزيدِ في هذا الجانب: كتابُ «رواةِ الأخبارْ، عن الأئمَّةِ الأطهارْ» لمحمَّد الصادق.

(٥) وقد ذكَرَتْ لي إحدى القريباتِ: أنَّ امرأةً في حالِ الوضعِ أخَذَتْ تدعو اللهَ، فقالت الممرِّضةُ لها: قولي: «يا عَلِيُّ»! وأخرى في أحَدِ مستشفَياتِ الدَّمَّامِ تدعو بصوتٍ مرتفِعٍ حالَ وِلادَتِها مولودَها: «يا حُسَيْنُ»! نعوذُ باللهِ مِن ذلك!

رابعًا: طَعْنُهم في أمَّهاتِ المؤمِنينَ رضي اللهُ عنهُنَّ، وقَذْفُهم لأمِّ المؤمِنينَ عائشةَ ﵂؛ وقد برَّأها اللهُ تعالى في كتابِهِ الكريم:

وقد جاء هذا في أصلِ أصولِ التفاسيرِ عندهم، وهو تفسيرُ القُمِّيِّ (٢/ ٣٧)، وهو تفسيرٌ شنيعٌ، تضمَّن تكذيبَ القرآنِ العظيم.

قال ابنُ كَثيرٍ ﵀ في تفسيرِ سُورةِ النُّورِ: «أجمَعَ أهلُ العلمِ قاطِبةً على أنَّ مَن سبَّها ورماها بما رماها به بعدَ هذا الذي ذُكِرَ في الآيةِ، فإنَّه كافرٌ؛ لأنَّه معانِدٌ للقرآن»[(١)].

وقال القُرْطُبيُّ ﵀: «فكلُّ مَن سبَّها بما برَّأها اللهُ منه، مكذِّبٌ للهِ، ومَن كذَّب اللهَ، فهو كافر»[(٢)].

قال المَجلِسيُّ في كتابِ «حقّ اليقينِ محمَّد الباقي»: «إذا ظهَرَ المَهْديُّ، فإنَّه سيُحيِي عائشةَ أمَّ المؤمِنينَ، ويُقِيمُ عليها الحدَّ»[(٣)].

قال محمَّد تقي الدِّين الهلاليُّ في مناظَرةٍ بينه وبين شيعيٍّ في المحمَّرةِ بإيرانَ: إنَّه اجتمَعَ بعبدِ المُحسِنِ الكاظِميِّ، وهو مِن علماءِ بلدةِ المحمَّرةِ الحُسَينيَّةِ في يوم جمعةٍ، وكانوا قد اجتمَعوا كعادتِهِم ضُحَا كلِّ جمعةٍ يَقرَؤُونَ قصَّةَ الحسينِ وقصَّةَ عائشةَ مع عليٍّ، فجلَسَ معهم، وكان الحاضِرونَ كثيرينَ يقدَّرُ عددُهم بثلاثِ مئةٍ، فبدأ يَقرَأُ القارئُ قصَّةَ الحسينِ، فلمَّا بلَغَ مَقتَلَهُ، أخذوا يبكُونَ ويتباكَوْنَ رافعينَ أصواتَهم: وا حُسَيْناه، وا أبا عبدِ اللهِ... ولمَّا فرَغَ مِن قصَّةِ الحسينِ، شرَعَ في قصَّةِ عائشةَ، وذكَرَ أنَّها بَعَثَتْ رسولَها إلى البَصْرةِ إلى عليٍّ، وقالت له: إنَّه سيَعرِضُ عليك طعامَهُ وشرابَه؛ فإيَّاكَ أن تأكُلَ مِن طعامِه، أو تَشرَبَ مِن شرابِه؛ فإنَّ فيه السُّمَّ، فلمَّا سَمِعَ ذلك الحاضِرونَ، قالوا بصوتٍ عالٍ، ونَغْمةٍ تدُلُّ على الحقدِ: «لا؛ يا ملعونةُ»، وأخَذوا يكرِّرُونَها، في كلِّ فِقْرةٍ يَسمَعُونَها[(٤)].

---

(١) «تفسير ابن كَثير» (٣/ ٢٨٩).

(٢) «تفسير القُرْطُبي» (١٢/ ٢٠٦).

(٣) ينظر: (ص٣٤٧).

(٤) ينظر: كتاب «الدعوة إلى الله في أقطارٍ مختلِفة» لمحمد تَقِيِّ الدِّين الهِلَالي (٣٩٤).

خامسًا: أنَّهم يقولون بِردَّةِ كلِّ الصحابةِ إلا ثلاثةً أو خمسةً أو سبعةً:

على خلافٍ بينهم؛ ومِن ثَمَّ: فهم يطعُنونَ فيما نقَلَهُ الصحابةُ ﵃، عن الرسولِ ﷺ؛ إذْ إنَّهم يعتقِدونَ رِدَّةَ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وبقيَّةِ العشَرةِ الباقِينَ مِن المهاجِرينَ والأنصارِ؛ بل ويطعُنونَ في زوجاتِ الرسولِ ﷺ[(١)].

وسببُ القولِ بِردَّةِ الصحابةِ: هو تولِيَتُهم لأبي بكرٍ ﵁؛ روَى الكُلَينيُّ في «الكافي»، عن حُمْرانَ بنِ أعيَنَ، قال: «قلتُ لأبي جعفرٍ ﵇: جُعِلْتُ فِدَاكَ، ما أقَلَّنا! لو اجتَمَعْنا على شاةٍ ما أفنَيْناها! فقال: أَلَا أُحدِّثُك بأعجبَ مِن ذلك: المهاجِرونَ والأنصارُ ذهَبُوا إلَّا - وأشار بيدِهِ - ثلاثةً»[(٢)].

وجاء في رجالِ الكَشِّيِّ: «عن حَنَانِ بن سَدِيرٍ، عن أبيه، عن أبي جعفرٍ ﵇؛ قال: «كان الناسُ أهلَ الردَّةِ بعد النبيِّ ﷺ إلا ثلاثةً، فقلتُ: ومَنِ الثلاثةُ؟ فقال: المِقْدادُ بنُ الأسودِ، وأبو ذَرٍّ الغِفاريُّ، وسَلْمانُ الفارسيُّ، ثم عُرِفَ أناسٌ بعد يسيرٍ، وقال: هؤلاءِ الذين دارت عليهم الرَّحا، وأَبَوْا أن يبايِعوا لأبي بكرٍ حتى جاؤوا بأميرِ المؤمنينَ مكرَهًا فبايَعَ»[(٣)].

وعن أبي جعفرٍ؛ قال: «صار الناسُ كلُّهم أهلَ جاهليَّةٍ إلا أربعةً: عليٌّ، والمِقْدادُ، وسَلْمانُ، وأبو ذرٍّ، فقلتُ: فعمَّارٌ؟ فقال: إنْ كنتَ تريدُ الذين لم يدخُلْهم شيءٌ، فهؤلاءِ الثلاثةُ»[(٤)].

قال شيخُهُم المَجلِسيُّ: «وممَّا عُدَّ مِن ضروريَّاتِ دِينِ الإماميَّةِ: استحلالُ المُتْعةِ، وحَجُّ التمتُّعِ، والبراءةُ مِن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ومعاوِيةَ»[(٥)].

وقال: «ومَن لم يَبرَأْ مِن أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ، فهو عدوٌّ وإن أحَبَّ عليًّا»[(٦)].

---

(١) وقد سبَقَ ذكرُ قِصَّةِ تقيِّ الدِّين الهِلَالي، وفيها لَعْنُهم لأمِّ المؤمنينَ عائشة ﵂.
(٢) «أصول الكافي» (٢/ ٢٤٤).
(٣) «رجال الكَشِّيِّ» (ص٦)، و«الكافي» (١٢/ ٣٢١).
(٤) «تفسير العَيَّاشي» (١/ ١٩٩).
(٥) «الاعتقادات» للمَجْلِسي (ص٩٠).
(٦) «وسائل الشِّيعة» (٥/ ٣٨٩).

وبُطْلانُ ذلك واضحٌ لا يَخفَى على أحدٍ؛ فيقالُ لهؤلاءِ:

لماذا لم يُعلِنْ أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ ـ عندما تولَّوُا الخلافةَ ـ الرجوعَ عن الدِّينِ، ونَشْرَ عقيدةِ الجاهليَّةِ وعبادةِ الأوثانِ بين الناسِ؟! في حِينِ أنَّنا وجَدْنا الصحابةَ قد حارَبوا المرتدِّين، وأعادُوهُمْ إلى الدِّين، وبعد ذلك فتَحُوا البلادَ والأمصارَ، ونشَرُوا فيها الإسلامَ، والبلادُ التي ينتشِرُ فيها هذا المذهبُ إنَّما فُتِحَتْ في عهدِ أبي بكرٍ وعمرَ؛ كبلادِ العراقِ وإيرانَ، وقد كان أميرُ المؤمِنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ معهم؛ فقد بايَعَهم وصلَّى خَلْفَهم وناصَرَهم، واعتقَدَ صِحَّةَ جهادِهم، وذلك أنَّه تسرَّى بامرأةٍ مِن بني حَنِيفةَ، وقد أنجَبَ منها ابنَهُ محمَّدًا؛ وهذا بالاتفاقِ[(١)].

سادسًا: طَعْنُهم في باقي القرونِ المفضَّلةِ بعد طَعْنِهم في الصحابة:

حيثُ يطعُنونَ في التابِعينَ وأتباعِهم، وهَلُمَّ جرًّا، إلا نفَرًا قليلًا، وكذلك يطعُنونَ في الدُّوَلِ الإسلاميَّةِ التي قامت مِن بعدِ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ فيطعُنونَ في خلافةِ الخلفاءِ الراشِدين، ما عدا عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه، ويقولون: «إنَّه رضي الله عنه كان يَعمَلُ بالتَّقِيَّةِ في هذه الفترة»[(٢)].

ويطعُنونَ في بني أميَّةَ، وبني العبَّاسِ، وهَلُمَّ جرًّا، ولا يستثنون مِن تاريخِ المسلِمينَ طوالَ خمسةَ عشَرَ قرنًا مِن بعدِ وفاةِ النبيِّ ﷺ، إلا فتراتٍ يسيرةً مِن السِّنِينَ، منها الفترةُ التي قامت فيها دَوْلَتُهم في إيرانَ عامَ ١٩٧٩ للميلادِ؛ بل لا يَخفَى على بعضِ الكفَّارِ أنَّ المسلِمينَ قد قامت لهم حضارةٌ عظيمةٌ، وتاريخٌ مَجِيدٌ، وفُتُوحاتٌ كبيرةٌ شرقًا وغربًا، وتتابَعَ الناسُ أفواجًا في الدخولِ في الإسلام.

---

(١) ينظر: «المنمَّق في أخبار قريش» لابن حَبِيب (ص٥٠٥)، و«تاريخ الطبَري» (١١/ ٦٢٨)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٢٦ ـ ٢٧).

(٢) قال شيخُهم نِعْمةُ اللهِ الجزائريُّ: «ولـمَّا جلَسَ أميرُ المؤمِنينَ ـ أي: على كرسيِّ الخلافةِ ـ لم يتمكَّنْ مِن إظهارِ ذلك القرآن، وإخفاءِ هذا؛ لِمَا فيه مِن إظهارِ الشُّنْعةِ على مَن سبَقَه... كما لم يَقدِرْ على النهي عن صلاةِ الضُّحَا، وكما لم يَقدِرْ على إجراءِ مُتْعةِ النساء، وكما لم يَقدِرْ على عزلِ شُرَيحٍ عن القضاء، ومعاويةَ عن الإمارة».

ولم يزَلِ المسلِمونَ يفتخِرونَ بتاريخِهِمْ وحضارتِهِمُ العظيمةِ ـ بشهادةِ الأعداءِ ـ ولكنَّ هؤلاءِ يطعُنونَ في هذا كلِّه.

سابعًا: مؤامَرَاتُهم على المسلِمِينَ في قديمِ الدهرِ وحديثِه:

فلا تكادُ تجِدُ نَكْبةً تَحُلُّ بالمسلِمينَ إلا ولهم يدٌ فيها، ويكونون عونًا لأعداءِ المسلِمين، يَكشِفونَ عن عَوْراتِهِم، وفي التاريخِ مِن ذلك شيءٌ كثيرٌ؛ كما في خيانةِ ابنِ العَلْقَميِّ، ونَصِيرِ الشِّرْكِ الطُّوسيِّ، ودولةِ القرامِطةِ، والبُوَيهِيِّينَ، والصَّفَويِّينَ، وغيرُهُم كثير[(١)].

وتأمَّلْ ما قاله أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «مِنْهاجِ السُّنَّةِ»: «وكذلك إذا صار لليهودِ دولةٌ بالعراقِ وغيرِه، يكونُ الرافضةُ مِن أعظَمِ أعوانِهِم؛ فهم دائمًا يوالُونَ الكفَّارَ مِن المشرِكينَ واليهودِ والنصارى، ويعاوِنونَهم على قتالِ المسلِمين، ومعاداتِهِم»[(٢)].

وكذلك قولُهُ: «فلينظُرْ كلُّ عاقلٍ فيما حدَثَ في زمانِه، وما يقرُبُ مِن زمانِهِ مِن الفتنِ والشرورِ والفسادِ في الإسلامِ؛ فإنَّه يَجِدُ معظَمَ ذلك مِن قِبَلِ الرافضةِ، وتَجِدُهم مِن أعظمِ الناسِ فِتَنًا وشرًّا، وأنَّهم لا يَقْعُدونَ عمَّا يُمكِنُهُم مِن الفِتَنِ والشرورِ وإيقاعِ الفسادِ بين الأُمَّة»[(٣)].

بل قيل: كادت أوربَّا أن تكونَ إسلاميَّةً، وأن تعودَ الأَنْدَلُسُ إلى الإسلامِ، إلا أنَّ الفتنةَ الفارسيَّةَ تسبَّبتْ في عدَمِ ذلك[(٤)].

وفي جرائمِهِم اليومَ، وما يَفعَلونَهُ بالمسلِمينَ في العراقِ مِن أنواعِ القتلِ والتنكيلِ والتشريدِ التي لا مثيلَ لها، أكبرُ شاهدٍ على ذلك.

وقد كشَفَ لنا آيتُهُمْ حسينٌ الخُرَاسانيُّ: أنَّ كلَّ شيعيٍّ يتمنَّى فتحَ مكَّةَ

(١) ينظر: كتاب «خياناتُ الشيعةِ وأثَرُها في هزائمِ الأمَّةِ الإسلاميَّة» لعماد حسين، وكتاب «ماذا تَعرِفُ عن حزبِ الله؟» لعلي الصادق.

(٢) «منهاج السُّنَّة» (٣/ ٢٤٣). (٣) السابق.

(٤) ينظر: كتاب «الحروبُ العثمانيَّةُ الفارسيَّةُ، وأثَرُها في انحسارِ المَدِّ الإسلاميِّ في أوربَّا».

والمدينةِ، وإزالةَ الحُكْمِ الوهَّابيِّ ـ كما يسمِّيه ـ عنها، وقال: «إنَّ طوائفَ الشيعةِ يترقَّبونَ مِن حينٍ لِآخَرَ أنَّ يومًا قريبًا آتيًا يَفتَحُ اللهُ لهم تلك الأراضيَ المقدَّسةَ لمرَّةٍ أخرى ـ كذا ـ ليدخُلُوها آمِنينَ مطمئنِّينَ، فيَطُوفُوا ببيتِ ربِّهم، ويؤدُّوا مناسِكَهم، ويزوروا قبورَ ساداتِهم ومشايخِهم... ولا يكونُ هناك سلطانٌ جائرٌ يتجاوَزُ عليهم بهَتْكِ أعراضِهم، وذَهَابِ حُرْمةِ إسلامِهم، وسفكِ دمائِهم المحقونةِ، ونهبِ أموالِهم المحترَمةِ ظلمًا وعدوانًا؛ حقَّق اللهُ تعالى آمالَنا!»[١].

هكذا يتمنَّى هذا الرافضيُّ فتحَ الديارِ المقدَّسةِ، وكأنَّها بيدِ كفَّارٍ، ويعلِّلُ هذا التمنِّيَ بأنَّه يريدُ الحجَّ والزيارةَ، وكأنَّه وطائفتَهُ قد مُنِعوا مِن ذلك، والواقعُ أنَّه يريدُ إقامةَ الشركِ، وهَدْمَ التوحيدِ، في الحرَمَيْنِ الطاهرَيْن[٢].

ثامنًا: أنَّهم يَكْرَهونَ ويُبْغِضونَ العرَبَ غايةَ البغضِ، وينتقِصونَ منهم[٣]:

ويَزْعُمونَ أنَّه إذا قام مَهْدِيُّهُمُ المنتظَرُ، فإنَّه سوف يقتُلُ جميعَ العرَبِ؛ لأنَّه لا يَتْبَعُهُ منهم أحد، وهذا ما بيَّنه المَجلِسيُّ بقولِهِ: «إنَّ المنتظَرَ يسيرُ في العرَبِ بما في الجَفْرِ الأحمرِ، وهو قتلُهُم»[٤].

ولذلك: فإنَّ أخبارَهم تَعِدُ العرَبَ بمَلْحَمةٍ على يدِ غائبِهِم؛ إذا رجَعَ لا تُبْقِي ولا تذَرُ على رجُلٍ أو امرأةٍ، ولا صغيرٍ ولا كبيرٍ؛ بل تأخذُهُم جميعًا؛ فلا تغادِرُ منهم أحدًا؛ فيَروِي النُّعْمانيُّ، عن الحارثِ بنِ المُغيرة، وذَرِيحِ المحارِبيِّ، قالا: قال أبو عبدِ اللهِ عليه السلام: «ما بَقِيَ بيننا وبين العرَبِ إلا الذَّبْحُ»[٥].

---

(١) «الإسلامُ على ضوءِ التشيُّع» (ص١٣٢ ـ ١٣٣).
(٢) ينظر: «أصولُ الشيعة» للقِفَاري (٣/ ١٠٩١).
(٣) ردَّد مُقاتِلو أمَل ـ وهم من شِيعةِ لبنان ـ في شوارعِ بيروتَ الغربيَّةِ في مسيراتِ ٢/ ٦/ ١٩٨٥م احتفالًا بيومِ النصر، بعد سقوطِ مخيَّمِ صَبْرَا: «لا إلَهَ إلا اللهُ.. العرَبُ أعداءُ الله»؛ نقلًا عن صحيفةِ الوطَنِ الكويتيَّةِ ٣/ ٦/ ١٩٨٥م.
(٤) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣١٨).
(٥) «الغَيْبة» للنُّعْمانيّ (ص١٥٥).

وكأنَّ روايتَهم هذه لا تفرِّقُ بين مَن ينتسِبُ إليهم ومَن لا ينتسِبُ، في الوقتِ الذي تؤكِّدُ أخبارُهم: أنَّه لن يتشيَّعَ أحدٌ مِن العرَبِ للقائم؛ ولهذا تحذِّرُ منهم فتقولُ: «اتَّقِ العرَبَ؛ فإنَّ لهم خبرَ سُوءٍ، أَمَا إنَّه لم يخرُجْ مع القائمِ منهم واحدٌ»(١).

ولكنْ في الشيعةِ مِن العربِ كثيرٌ، غيرَ أنَّ أخبارَهم تقولُ بأنَّهم سيُمحَّصونَ؛ فلا يَبقَى منهم إلا النَّزْرُ اليسير(٢).

وتذكُرُ رواياتُهُم: أنَّ القائمَ «يُبَهْرِجُ دماءَ سبعينَ قبيلةً مِن قبائلِ العرَب»(٣).

ولا يَخفَى أنَّ تخصيصَ العرَبِ بالقتلِ يبيِّنُ مدى العداوةِ للجنسِ العربيِّ لدى مؤسِّسي الرَّفْضِ، والرَّغْبةِ في التشفِّي منهم بقتلِهم؛ وذلك في حقيقةِ الأمرِ لا يعودُ لجنسِهم؛ بل للدِّينِ الذي يَحمِلونه(٤).

بل إنَّهم يُبغِضونَ آلَ البيتِ، ولا يَتَوَلَّوْنَ منهم إلا القليلَ ـ بزعمِهم ـ فمِن المعلوم: أنَّهم خذَلُوا أميرَ المؤمنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﵁؛ فبعضُهم: لم يكنْ يُطِيعُ أوامِرَهُ، وبعضُهم: قد خرَجَ عليه.

وكذلك: الحسَنُ بنُ عليٍّ؛ فإنَّ بعضَهم قد آذاه؛ قال عَوَانَةُ بنُ الحكَم: سار الحسَنُ حتى نزَلَ المدائنَ، وبعَثَ قيسَ بنَ سعدٍ على المقدِّماتِ وهم اثنا عشَرَ ألفًا، فوقَعَ الصائحُ: قُتِلَ قيسٌ؛ فانتهَبَ الناسُ سُرادِقَ الحسَنِ، ووَثَبَ عليه رجلٌ مِن الخوارجِ، فطَعَنَهُ بالخِنْجَرِ، فوثَبَ الناسُ على ذلك، فقتَلُوه، فكتَبَ الحسَنُ إلى معاوِيةَ في الصلح(٥).

قال ابنُ سعدٍ(٦): «أخبَرَنا أبو عُبَيدٍ، عن مجالِدٍ، عن الشَّعْبيِّ، (ح):

(١) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٣٣).
(٢) «بحار الأنوار» (٢٥/ ١١٤).
(٣) نفسه (٥٢/ ٣٣٣).
(٤) ينظر: «أصولُ الشيعةِ الاثنَيْ عَشْريَّة» للقِفَاريّ (٢/ ٨٧٦ ـ ٨٧٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).
(٦) «الطبقات الكبير» (٦/ ٣٨٠ ـ ٣٨١). وينظر: «سير أعلام النُّبَلاء» (٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

وعن يُونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، عن أبيه، (ح): وعن أبي السَّفرِ، وغيرِهم؛ قالوا: بايَعَ أهلُ العراقِ بعد عليِّ بنِ أبي طالبٍ: الحسَنَ بنَ عليٍّ، ثُمَّ قالوا له: سِرْ إلى هؤلاءِ القومِ الذين عصَوُا اللهَ ورسولَهُ، وارتكَبُوا العظائمَ، وابتزُّوا الناسَ أمورَهم؛ فإنَّا نرجُو أن يُمكِنَ اللهُ منهم، فسار الحسَنُ إلى أهلِ الشام، وجعَلَ على مقدِّمتِهِ: قيسَ بنَ سعدِ بنِ عُبادةَ، في اثنَيْ عشَرَ ألفًا، وكانوا يسمَّوْنَ: شُرْطَةَ الخميسِ.

وقال غيرُهُ: وجَّه إلى الشامِ: عُبَيدَ اللهِ بنَ العبَّاسِ، ومعه قيسُ بنُ سعدٍ، فسار فيهم قَيْسٌ، حتى نزَلَ مسكِنَ، والأنبارَ، وناحِيَتَها. وسار الحسَنُ حتى نزَلَ المدائنَ.

وأقبَلَ معاوِيَةُ في أهلِ الشامِ يُريدُ الحسَنَ، حتى نزَلَ جِسْرَ مَنْبِجٍ، فبينا الحسَنُ بالمدائنِ؛ إذْ نادى مناديهِ في عَسْكَرِه: ألَا إنَّ قيسَ بنَ سعدٍ قد قُتِلَ، قال: فشَدَّ الناسُ على حُجْرةِ الحسَنِ، فانتهَبُوها، حتى انتُهِبَتْ بُسُطُهُ وجوارِيهِ، وأخَذوا رداءَهُ مِن ظهرِه، وطعَنَهُ رجَلٌ مِن بني أَسَدٍ ـ يقالُ له: ابنُ أُقَيصِرَ ـ بخِنْجَرٍ مسمومٍ في أَلْيَتِه، فتحوَّلَ مِن مكانِهِ الذي انتُهِبَ فيه متاعُهُ، ونزَلَ الأبيضَ قَصْرَ كِسْرى، وقال: عليكم لَعْنةُ اللهِ مِن أهلِ قَرْيةٍ، فقد عَلِمتُ أنْ لا خَيْرَ فيكم؛ قتَلْتُم أبي بالأمسِ، واليومَ تَفعَلُونَ بي هذا؟!

ثم دعا عَمْرو بنَ سَلَمةَ الأَرْحَبيَّ، فأرسَلَهُ، وكتَبَ معه إلى معاوِيَةَ بنِ أبي سُفْيانَ يسألُهُ الصلحَ، ويسلِّمُ له الأمرَ؛ على أن يسلِّمَ له ثلاثَ خصالٍ:

- يسلِّمُ له بيتَ المالِ؛ فيقضي منه دَيْنَهُ ومواعيدَهُ التي عليه، ويتحمَّلُ منه هو ومَن معه مِن عيالِ أبيهِ وولدِهِ وأهلِ بَيْتِه.

- ولا يُسَبُّ عليٌّ؛ وهو يَسمَعُ.

- وأن يُحمَلَ إليه خَراجُ فَسَا ودَرَابْجِرْدَ مِن أرضِ فارسَ ـ كلَّ عامٍ إلى المدينةِ ـ ما بَقِيَ.

فأجابَهُ معاوِيَةُ إلى ذلك، وأعطاه ما سأَلَ».

وخِذْلانُهُمُ الحسينَ رضي الله عنه **أوضحُ مِن أن يُذكَرَ**؛ فمِن المعلومِ: أنَّهم دَعَوْهُ

لكي يبايِعوه، وعندما قَدِمَ عليهم، خذَلُوهُ، وانفضُّوا مِن حولِه، ولم يقاتِلوا دُونَه، حتى قُتِلَ رضي اللهُ تعالى عنه هو وجميعُ أهلِ بيتِه[١].

وبعضُ شيعةِ العراقِ اليومَ: يعترِفونَ أنَّ أجدادَهم تسبَّبوا في قتلِ الحسين.

ومِن بُغْضِهم لآلِ بيتِ النبيِّ ﷺ: إنكارُ نسَبِ بعضِ آلِ بيتِهِ ﷺ؛ كرُقَيَّة، وأُمِّ كلثوم بِنْتَيْ رسولِ اللهِ ﷺ؛ ودُونَكَ ما قاله ابنُ شهرِ المازَنْدَرانيُّ: «إنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج بها ـ أي: خديجةَ ـ وكانت عَذْراءَ، وإنَّ رقيَّةَ وزينبَ كانتا ابنتَيْ هالةَ بنتِ أختِ خديجةَ»[٢].

ولم يعُدُّوا العبَّاسَ عمَّ رسولِ اللهِ ﷺ وأولادَهُ مِن آلِ بيتِهِ ﷺ، ومثلُ ذلك أكثرُ أولادِ فاطمةَ رضي الله عنها؛ فقد عدُّوهم مِن الأعداءِ، وقالوا فيهم قولًا قبيحًا؛ كزيدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ الذي كان على جانبٍ عظيمٍ مِن العلمِ والتقوى والورَعِ، واستُشهِدَ على يدِ المَرْوانيِّين.

وكذلك: عدُّوا ابنَهُ يحيى مِن الأعداءِ، وهكذا إبراهيمُ بنُ موسى الكاظمُ، وجعفرُ بنُ موسى الكاظمُ، ولقَّبوه بالكذَّابِ، مع أنَّه كان مِن أكابرِ الأولياء[٣].

تاسعًا: الغُلُوُّ:

فغُلُوُّهم لا يقتصِرُ على الشركِ في العبادةِ؛ بل في غالبِ أمورِهم؛ ومِن ذلك:

١ ـ غُلُوُّهم في التَّقِيَّة:

حيثُ جعَلوها في أركانِ دينِهم كالصلاةِ أو أعظمَ، وهاك دليلًا على ذلك مِن علمائِهم:

قال ابنُ بابَوَيْه: «اعتقادُنا في التقيَّة: أنَّها واجبةٌ؛ مَن ترَكَها بمنزلةِ مَن

---

(١) «الطبقات الكبير» لابن سَعْد (٦/ ٤٢٣ ـ ٤٤٣)، و«تاريخ الطبَري» (٥/ ٤٠٠ ـ ٤٦٩).
(٢) ينظر: «مناقب آل أبي طالب» (١/ ١٣٧).

ترْكَ الصلاة»[١].

وقال الصادقُ: «لو قلتُ: إنَّ تارِكَ التقيَّةِ كتارِكِ الصلاةِ، لَكُنْتُ صادقًا»[٢].

بل نسَبوا إلى النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**تَارِكُ التَّقِيَّةِ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ**»، ثم زادوا في درجةِ التَّقِيَّة، فجعَلوها «تسعةَ أعشارِ الدِّين».

وجاء في «أصولِ الكافي» أنَّ جعفرًا قال: «إنَّ تسعةَ أعشارِ الدِّينِ في التَّقِيَّةِ، ولا دِينَ لمَن لا تقيَّةَ له»[٣].

٢ ـ غُلُوُّهم في المُتْعة:

ما جاء في الحديثِ الموضوعِ على رسولِ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَمَتَّعَ مَرَّةً، فَدَرَجَتُهُ كَدَرَجَةِ الحُسَيْنِ، وَمَنْ تَمَتَّعَ مَرَّتَيْنِ، فَدَرَجَتُهُ كَدَرَجَةِ الحَسَنِ، وَمَنْ تَمَتَّعَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَدَرَجَتُهُ كَدَرَجَةِ عَلِيٍّ، وَمَنْ تَمَتَّعَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَدَرَجَتُهُ كَدَرَجَتِي**»[٤].

٣ ـ غُلُوُّهم في إمامةِ الأئمَّةِ الاثنَيْ عَشَرَ:

فهي ركنٌ مِن أركانِ الدِّينِ عندهم، وقد روَى الكُلَينيُّ بسنَدِهِ عن أبي جعفرٍ؛ أنَّه قال: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: على الصلاةِ والزكاةِ والصوم والحجِّ والوَلَايةِ، ولم يُنادَ بشيءٍ كما نُودِيَ بالوَلَايةِ، فأخَذَ الناسُ بأربعٍ، وترَكوا هذه؛ يعني: الوَلَايةَ به»[٥].

٤ ـ غُلُوُّهم في القبور:

فعن الصادقِ: «مَن زار قبرَ الحسينِ يومَ عرَفةَ، كتَبَ اللهُ له ألفَ ألفِ حَجَّةٍ مع القائم «ع»، وألفَ ألفِ عُمْرةٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ، وعتقَ ألفَ ألفِ نَسَمةٍ، وحمَلَ ألفَ ألفِ فرَسٍ في سبيلِ اللهِ، وسمَّاه اللهُ ﷻ: «عبدي الصِّدِّيقُ

(١) «سعادة الدارَيْن» للدِّهْلَويِّ (ص٤٠ وما بعدها).
(٢) «الاعتقادات» (ص١١٤).
(٣) «بحار الأنوار» (٧٥/ ٤١٢).
(٤) «أصول الكافي» (٢/ ٢١٧).
(٥) «تفسير منهج صادِقين» (ص٣٥٦).

آمِنٌ بوَعْدِي»، وقالت الملائكةُ: «فلانٌ الصِّدِّيقُ»، وزكَّاه اللهُ مِن فوقِ عرشِه».

فانظُرْ ـ رعاك اللهُ ـ كيف جعَلوا الصلاةَ عند القبورِ ـ التي هي وسيلةٌ للشركِ باللهِ ـ مِن القُرُباتِ المضاعَفة.

وفي «الوافي»: «الصلاةُ في حرَمِ الحسينِ: لك بكلِّ ركعةٍ تَركَعُها عنده كثوابِ مَن حَجَّ ألفَ حَجَّةٍ، واعتمَرَ ألفَ عُمْرةٍ، وأعتَقَ ألفَ رقَبةٍ، وكأنَّما وقَفَ في سبيلِ اللهِ ألفَ ألفِ مَرَّةٍ مع نبيٍّ مرسَل»[(١)].

وهذه دعوةٌ صريحةٌ للشركِ باللهِ ﷻ.

عاشرًا: بُعْدُ اعتقاداتِهم وأفعالِهم عن العقل:

إنَّ كثيرًا مِن اعتقاداتِهم وأفعالِهم التي يقومون بها، ويزعُمونَ أنَّها مِن الدِّينِ، إنَّما هي بعيدةٌ عن العقلِ، فضلًا عن الشرعِ؛ بل إنَّهم قد ألغَوْا عقولَهم؛ ومِن ذلك: ما سَمِعتُهُ في إذاعتِهم التي بُثَّتْ باللغةِ العربيَّةِ في أيَّام عاشوراءَ عامَ ١٤٢٨هـ، وكان المذيعُ يَسأَلُ بعضَ المتصِلِينَ فيقولُ لهم: ماذا تريدون مِن الحسينِ؟ فقال أحدُهم: «أريدُ مِن الحسينِ أن ينصُرَ المسلِمين».

فأين عقولُ هؤلاءِ؟! والحسينُ رضي الله عنه في حالِ حياتِهِ لم يستطِعْ أن يَدفعَ عن نفسِهِ وعن آلِ بيتِهِ حتى قُتِلَ رضي الله عنه؛ فكيف يستطيعُ أن ينصُرَ المسلمين بعد وفاتِهِ بنحوِ ١٤٠٠ سنة؟!

ولا يَخفَى ما يفعلونه في أيَّامِ عاشوراءَ مِن ذِكْرِ قصَّةِ قتلِ الحسينِ، ويَزيدونَ فيها مِن الأكاذيبِ ما اللهُ به عليمٌ؛ بل وبين حِينٍ وآخَرَ يذكُرون زيادةً لم تُذكَرْ مِن قبلُ، ولا يَخفَى أنَّ الحسينَ رضي الله عنه لم يمُتْ إلا مرَّةً واحدةً؛ فواعَجَبًا لهذه العقولِ التي تَقبَلُ مثلَ هذا الباطل!

وقبل سنواتٍ سَمِعتُ شخصًا ـ وهو مِن المنتسِبين إلى العلمِ عندهم ـ يتكلَّمُ في إذاعتِهم في برنامجِ: «المحاضَرةِ الدينيَّة»، وكان الحديثُ عن أهمِّيَّةِ الكلمةِ وخطورتِها، ثم قال: «نحنُ لولا اللهُ والحسينُ، لَمَا استطَعْنا أن

---

(١) «أصول الكافي» (٢/١٨).

نتكلَّم»، فجعَلَ الحسينَ - الذي خلَقَهُ اللهُ ﷻ - مساوِيًا للهِ؛ تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا!

ومِن الأشياءِ التي يقومون بها - وهي صادمةٌ للعقلِ تمامًا - ضَرْبُهم صدورَهم بأيديهم وبالسلاسلِ، وفي بعضِ الأحيانِ: يَجْرَحون أنفسَهم بآلاتٍ حادَّةٍ؛ كما يحدُثُ في أيَّامِ عاشوراءَ، وهذا معلومٌ ومشاهَدٌ، لا يستطيعُ أحدٌ منهم إنكارَه، وهم - بزعمِهم - ينوحون على الحسينِ رضي الله عنه.

وهذا مِن حماقتِهم؛ كما قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ رحمه الله: «ومِن حماقتِهم: إقامةُ المأتمِ والنِّياحةِ على مَن قد قُتِلَ مِن سِنِينَ عَدِيدةٍ، ومِن المعلومِ: أنَّ المقتولَ وغيرَهُ مِن الموتى إذا فُعِلَ مثلُ ذلك بهم عَقِبَ موتِهم، كان ذلك ممَّا حرَّمه اللهُ ورسولُه:

فقد ثبَتَ في «الصحيحِ»، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ**»[(١)]، وثبَتَ في «الصحيحِ» عنه أنَّه: «**بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالحَالِقَةِ وَالشَّاقَّةِ**»[(٢)]، وفي «الصحيحِ» عنه أنَّه قال: «**النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ**»[(٣)].

والأحاديثُ في هذا المعنى كثيرةٌ، وهؤلاءِ يأتون مِن لَطْمِ الخدودِ وشقِّ الجيوبِ ودعوى الجاهليَّةِ، وغيرِ ذلك مِن المنكَراتِ بعد موتِ الميِّتِ بسنينَ كثيرةٍ، ما لو فَعَلُوهُ عَقِبَ موتِهِ، لكان ذلك مِن أعظمِ المنكَراتِ التي حرَّمها اللهُ ورسولُه؛ فكيف بعد هذه المدَّةِ الطويلةِ؟!

(١) «الوافي» (٨/ ٢٣٤).
(٢) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣)؛ مِن حديثِ ابن مسعود؛ واللفظُ للبخاري.
(٣) أخرجه البخاري (١٢٩٦)، ومسلم (١٠٤)؛ مِن حديثِ أبي موسى الأشعري.
والحالِقةُ: التي تَحلِقُ شَعْرَها عند المُصِيبة، والصالِقةُ: التي تَرفَعُ صوتَها عند المُصِيبة، والشاقَّةُ: التي تشُقُّ ثيابَها. ينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٣٣)، (٢/ ٢١٩)، و«النهاية» لابن الأثير (١/ ٤٢٧)، (٢/ ٣٩١).

ومِن المعلومِ: أنَّه قد قُتِلَ مِن الأنبياءِ وغيرِ الأنبياءِ ظلمًا وعدوانًا مَن هو أفضلُ مِن الحسينِ؛ قُتِلَ أبوه ظلمًا، وهو أفضلُ منه، وقُتِلَ عثمانُ بنُ عفَّانَ، وكان قتلُهُ أوَّلَ الفتنِ العظيمةِ التي وقَعَتْ بعد موتِ النبيِّ ﷺ، وترتَّب عليه مِن الشرِّ والفسادِ أضعافُ ما ترتَّب على قتلِ الحسينِ، وقُتِلَ غيرُ هؤلاءِ وماتَ، وما فعَلَ أحدٌ ـ لا مِن المسلمين، ولا غيرِهم ـ مأتمًا ولا نِيَاحةً على ميِّتٍ ولا قتيلٍ بعد مُدَّةٍ طويلةٍ مِن قتلِهِ إلا هؤلاءِ الحمقى، الذين لو كانوا مِن الطَّيْرِ، لكانوا رَخَمًا[1]، ولو كانوا مِن البهائمِ لكانوا حُمُرًا.

ومِن ذلك: أنَّ بعضَهم لا يُوقِدُ خشَبَ الطَّرْفاءِ؛ لأنَّه بلَغَهُ أنَّ دمَ الحسينِ وقَعَ على شجَرةٍ مِن الطَّرْفاءِ، ومعلومٌ أنَّ تلك الشجَرةَ بعينِها لا يُكرَهُ وَقُودُها ولو كان عليها مِن أيِّ دمٍ كان؛ فكيف بسائرِ الشجرِ الذي لم يُصِبْهُ الدَّمُ؟!»[2].

ويقولُ أيضًا: «**ومِن حماقتِهِم**: تمثيلُهم لِمَن يُبْغِضونَ بالجمادِ أو الحيوانِ، ثم يَفعلونَ بذلك الجمادِ والحيوانِ ما يَرَوْنَهُ عقوبةً لِمَن يُبْغِضونَه:

مثلُ: اتِّخاذِهم نَعْجةً، وقد تكونُ نَعْجةً حمراءَ لكونِ عائشةَ تسمَّى الحُمَيراءَ، يَجعَلونَها عائشةَ ويعذِّبونَها بنَتْفِ شَعْرِها وغيرِ ذلك، ويَرَوْنَ أنَّ ذلك عقوبةٌ لعائشةَ.

ومثلُ: اتِّخاذِهم حِلْسًا مملوءًا سَمْنًا، ثم يَبْعَجونَ بطنَهُ، فيخرُجُ السَّمْنُ، فيَشرَبونَهُ، ويقولون: مثلُ ضَرْبِ عُمَرَ، وشُرْبِ دمِه.

ومثلُ: تسميةِ بعضِهم لِحِمَارَيْنِ مِن حُمُرِ الرَّحا؛ أحدُهما بأبي بكرٍ، والآخَرُ بعُمَرَ، ثم يعاقِبونَ الحمارَيْنِ؛ جعلًا منهم تلك العقوبةَ عقوبةً لأبي بكرٍ وعمر.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣٤)؛ مِن حديثِ أبي مالك الأشعري.

(٢) قال ابنُ الأَثِيرِ: «في حديثِ الشَّعْبيِّ، وذكَرَ الرافضةَ، فقال: «لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ، لَكَانُوا رَخَمًا»؛ الرَّخَمُ: نوعٌ مِن الطيرِ معروفٌ، واحدتُهُ: رَخَمةٌ، وهو موصوفٌ بالغَدْرِ والمُوقِ، وقيل بالقَذَرِ؛ ومنه قولُهم: «رَخِمَ السِّقاءُ: إذا أَنْتَنَ». «النهاية» (٢/٢١٢).

وتارَةً: يكتُبونَ أسماءَهم على أسفلِ أرجُلِهِم، حتى إنَّ بعضَ الوُلاةِ جعَلَ يَضرِبُ رِجْلَيْ مَن فعَلَ ذلك، ويقولُ: إنَّما ضرَبْتُ أبا بكرٍ وعمرَ، ولا أَزَالُ أَضرِبُهما حتى أُعدِمَهما.

ومنهم: مَن يسمِّي كلابَهُ باسمِ أبي بكرٍ وعمرَ، ويَلْعَنُهما.

ومنهم: مَن إذا سمَّى كَلْبَهُ، فقيل له: «بُكَيرٌ»، يضارِبُ مَن يَفعَلُ ذلك، ويقولُ: «تسمِّي كلبي باسمِ أصحابِ النارِ؟!».

ومنهم: مَن يعظِّمُ أبا لُؤْلُؤَةَ المَجُوسيَّ الكافرَ الذي كان غلامًا للمغيرةِ بنِ شُعْبَةَ لمَّا قتَلَ عُمَرَ، ويقولون: «وا ثاراتِ أبي لؤلؤةَ!»، فيعظِّمونَ كافرًا مجوسيًّا باتِّفاقِ المسلِمينَ؛ لكونِهِ قتَلَ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[1].

وقد رُفِعَ للشيخ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ رَحِمَهُ اللهُ سؤالٌ هذا نصُّه: «إنَّ الروافضَ صوَّروا أميرَ المؤمِنينَ عمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صورةً مجسَّمةً تجسيمًا كاملًا، وزيَّنوهُ بلباسٍ فاخرٍ بلِحْيَتِهِ وعِمَامتِهِ، وجعَلوا له ذَيْلًا يستهزِئُونَ به في مجالِسِهم، ويرقُصُونَ حَوَالَيْهِ ويَلعَنونَه، ثم أَتَوْا بوَلَدٍ أبي عشرينَ سنةً، وأتوا بمطوَّعِهم ليَعْقِدوا للولدِ على عُمَرَ، ويَجعَلُونَهُ مثلَ الذين تَعرِفونَ، ثم عثَرَتْ عليهم الشُّرْطةُ، فأمسَكَتْهم، وأُودِعوا السِّجْنَ؛ فما يَجِبُ في حقِّهم شرعًا؟

قال الشيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ رَحِمَهُ اللهُ: الجوابُ عمَّا ذكَرْتم مِن هذا الأمرِ العظيمِ مِن فعلِ هؤلاءِ الروافضِ، وتهجُّمِهم على أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذين اختارَهم اللهُ لصُحْبةِ رسولِه، فقاموا معه خيرَ قيامٍ، وآمَنوا به، وهاجَروا وجاهَدوا معه ونصَرُوه، وبذَلُوا في سبيلِ ذلك مُهَجَهم وأولادَهم، وأوطانَهم وأموالَهم، وفَدَوْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجميعِ ذلك.

قال أبو زُرْعةَ العراقيُّ[2]: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقِصُ أحدًا في الصحابةِ، **فاعلَمْ أنَّه زِنْدِيقٌ**؛ وذلك أنَّ القرآنَ حقٌّ، والرسولَ حقٌّ، وما جاء به حقٌّ، وما أدَّى إلينا ذلك كلَّه إلا الصحابةُ؛ فمَن جرَّحهم، فقد أراد إبطالَ الكتابِ والسُّنَّة».

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٥٢ ـ ٥٥).

(٢) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٤٩ ـ ٥٠).

فإذا كان هذا في حَقِّ سائرِ الصحابةِ، فما بالُك بأميرِ المؤمِنينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ، الذي هو أفضلُ الصحابةِ وأجلُّهم، بعد الصِّدِّيقِ، بإجماعِ الأُمَّةِ، والبراهينِ القاطِعة، والذي ورَدَتْ في فضلِهِ الأحاديثِ الكثيرة، والأخبارُ الشهيرة. . .

وهؤلاءِ الروافضُ قد ارتكَبوا بهذا الصنيعِ عِدَّةَ جرائمَ شنيعةٍ:

منها: الاستهزاءُ بأفاضلِ الصحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم، وسبُّهم ولَعْنُهم.

ومنها: التصويرُ، والتصويرُ مِن كبائرِ الذنوبِ الملعونِ فاعلُها.

مع أنَّهم لم يصوِّروهُ على خِلْقَتِهِ ﷺ؛ بل صوَّروه صورةَ بهيمةٍ، وجعَلوا له ذَيْلًا؛ لتمامِ السخريَةِ والاستهزاءِ؛ قبَّحهم الله؛ وما أعظَمَها وأقبَحَها، وأفظَعَها وأفحَشَها!

ومنها: تهجُّمُهم عليه، ووَقَاحَتُهم؛ حتى أَتَوْا برجُلٍ يَعقِدُونَ له النكاحَ عليه؛ قبَّحهم اللهُ وأخزاهم؛ وهذا يدُلُّ على خُبْثِهم وشِدَّةِ عداوتِهم للإسلامِ والمسلِمين.

فيجبُ على المسلِمينَ: أن يَغارُوا لأفاضلِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأن يقُومُوا على هؤلاءِ الروافضِ قِيامَ صِدْقٍ للهِ تعالى، ويحاكِموهم محاكَمةً قويَّةً دقيقة، ويُوقِعوا عليهم الجزاءَ الصارمَ البليغ؛ سواءٌ كان القتلَ أو غيرَه؛ حسَبَ ما يراهُ الحاكمُ بنظَرِهِ المصلحيِّ الشرعيّ.

والمأمولُ مِن ولاةِ الأمورِ عندكم وفَّقهم الله وهداهُمْ: القيامُ حولَ ما ذُكِرَ بما يَلزَمُ شرعًا بالضربِ على هؤلاءِ بِيَدٍ مِن حديدٍ؛ غَيْرةً لدينِنا وخيارِ سلفِنا، وزَجْرًا لمن تسوِّلُ له نفسُهُ مثلَ صُنْعِهم»[١].

وقد حدَّثَنا أحدُ الإخوةِ: أنَّه كان في مكانٍ يكثُرُ فيه الرافضةُ، فجاء مجموعةٌ منهم، وفيهم شخصان، وكلُّ واحدٍ مِن الشخصَيْنِ معه دِيكٌ؛ أحدُهما سمَّاهُ صاحبُهُ: «بُكَير»؛ يعني: أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ ﷺ، والثاني سمَّاهُ: «عُمَير»؛

---

(١) ينظر: «الكفاية» للخطيب (ص٤٩).

يعني: عمرَ بنَ الخطَّابِ ﵁، أَغْرَوْا بينهما حتى تقاتَلَا... فانظُرْ إلى هذا السَّفَهِ والحَمَاقةِ العظيمةِ؛ ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ تعالى!

وفي «سِيَرِ أعلام النُّبَلاءِ»: «أنَّ ابنَ عُقْدَةَ اجتمَعَ بالحافظِ البغَويِّ في الكوفةِ، فقال له: حدَّثَتْني أختي أنَّها كانت نازلةً في بني حِمَّانَ، وكان في الموضعِ طَحَّانٌ، فكان يقولُ لغلامِهِ: اصمُدْ أبا بكرٍ، فيصمُدُ البَغْلُ إلى أن يَذهَبَ بعضُ الليلِ، ثم يقولُ: اصْمُدْ عُمَرُ، فيصمُدُ الآخَرُ»(١).

فانظُرْ إلى حِقْدِ هؤلاءِ على خيرِ الناسِ بعد رسولِ اللهِ ﷺ!

كُرْهُ الرافضةِ للفظةِ «عَشَرةٍ»: ذكَرَ أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ ﵀ أنَّهم: «يكْرَهُونَ التكلُّمَ بلفظِ «العَشَرةِ»، أو فِعْلَ شيءٍ يكونُ «عَشَرةً»، حتى في البناءِ لا يَبْنُونَ على عشَرةِ أَعمِدةٍ، ولا بعشَرةِ جُذُوعٍ، ونحوِ ذلك؛ لكونِهم يُبْغِضونَ خيارَ الصحابةِ، وهم العَشَرةُ المشهودُ لهم بالجَنَّةِ: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطَلْحةُ، والزُّبَيرُ، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، وسعيدُ بنُ زيدٍ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عَوْفٍ، وأبو عُبيدةَ بنُ الجرَّاحِ ﵃، يُبْغِضونَ هؤلاءِ العشَرةَ إلا عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﵁، ويُبْغِضونَ سائرَ المهاجِرينَ والأنصارِ في السابِقينَ الأوَّلينَ الذين بايَعوا رسولَ اللهِ ﷺ تحت الشَّجَرةِ، وكانوا ألفًا وأربعَ مئةٍ، وقد أخبَرَ اللهُ أنَّه قد رَضِيَ عنهم»(٢).

وقال أيضًا: «ومعلومٌ: أنَّه لو فُرِضَ في العالَمِ عشَرةٌ مِن أكفرِ الناسِ، لم يَجِبْ هجرُ هذا الاسمِ لذلك؛ كما أنَّه ﷻ لمَّا قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ۝٤٨﴾ [النمل: ٤٨]، لم يَجِبْ هجرُ اسمِ التسعةِ مطلَقًا؛ بل اسمُ العشَرةِ قد مدَحَ اللهُ مسمَّاهُ في مواضعَ؛ كقولِهِ تعالى في مُتْعةِ الحجِّ: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ

---

(١) ينظر جواب السؤال: «فتاوى ورسائل الشيخ محمَّد بن إبراهيم» (١/ ٢٤٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥١).

ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿۞وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ﴿٢﴾﴾ [الفجر: ١ ـ ٢].

وقد ثبَتَ في «الصحيح»: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يعتكِفُ العَشْرَ الأواخرَ مِن شهرِ رمضانَ[(١)]، وقال في ليلةِ القَدْرِ: «**الْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ**»[(٢)]، وقد ثبَتَ في «الصحيح»: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَا مِنْ أَيَّامِ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ**»[(٣)]، ونظائرُ ذلك متعدِّدة.

ومِن العجَبِ: أنَّهم يوالُونَ لفظَ التسعةِ، وهم يُبْغِضونَ التسعةَ مِن العشَرةِ، نعَمْ يُبْغِضونَهم إلا عليًّا»[(٤)].

وقال أيضًا: «وكذلك: هَجْرُهم لاسمِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ، ولمَن يتسمَّى بذلك حتى إنَّهم يَكرَهونَ معاملتَه، ومعلومٌ: أنَّ هؤلاءِ لو كانوا مِن أكفَرِ الناسِ، لم يُشرَعْ ألَّا يتسمَّى الرجلُ بمثلِ أسمائِهم:

فقد كان في الصحابةِ: مَن اسمُهُ الوليدُ، وكان ﷺ يقنُتُ له في الصلاةِ ويقولُ: «**اللَّهُمَّ، أَنْجِ الوَلِيدَ بنَ الوَلِيدِ**»[(٥)]، وأبوه الوليدُ بنُ المُغيرةِ كان مِن أعظمِ الناسِ كفرًا، وهو الوحيدُ المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ﴿١١﴾﴾ [المدَّثِّر: ١١].

وفي الصحابةِ: مَن اسمُهُ عمرٌو، وفي المشرِكينَ: مَن اسمُهُ عمرٌو؛ مثلُ: عمرِو بنِ وُدٍّ، وأبو جهلٍ اسمُهُ: عمرُو بنُ هشامٍ، وفي الصحابةِ:

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٧، ٢٠٣٦)، ومسلم (١١٦٧)؛ مِن حديث أبي سعيدٍ الخُدْري.
وأخرجه البخاري (٢٠٢١)؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاس.

(٤) أخرجه البخاري (٩٦٩).

(٥) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٥ ـ ٤١).

خالدُ بنُ سعيدِ بنِ العاصِ مِن السابِقينَ الأوَّلين، وفي المشرِكينَ: خالدُ بنُ سفيانَ الهُذَليُّ، وفي الصحابةِ: مَن اسمُهُ هشامٌ؛ مثلُ: هشامِ بنِ حَكيمٍ، وأبو جهلٍ: كان اسمُ أبيه هشامًا، وفي الصحابةِ: مَن اسمُهُ عُقْبةُ؛ مثلُ: أبي مسعودٍ عُقْبَةَ بنِ عَمْرٍو البَدْريِّ، وعُقْبَةَ بنِ عامرٍ الجُهَنيِّ، وكان في المشرِكينَ: عقبةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ، وفي الصحابةِ: عليٌّ وعثمانُ، وكان مِن المشرِكينَ: مَن اسمُهُ عليٌّ؛ مثلُ: عليِّ بنِ أميَّةَ بنِ خلَفٍ، قُتِلَ يومَ بدرٍ كافرًا، ومثلُ: عثمانَ بنِ أبي طَلْحةَ، قُتِلَ قبل أن يُسلِمَ، ومثلُ هذا كثيرٌ.

فلم يكنْ ﷺ والمؤمنونَ يَكرَهونَ اسمًا مِن الأسماءِ لكونِهِ قد تسمَّى به كافرٌ مِن الكفَّارِ، فلو قُدِّرَ أنَّ المُسَمَّيْنَ بهذه الأسماءِ كفَّارٌ، لم يُوجِبْ ذلك كراهةَ هذه الأسماءِ؛ مع العلمِ لكلِّ أحدٍ بأنَّ النبيَّ ﷺ كان يَدْعُوهم بها، ويُقِرُّ الناسَ على دعائِهم بها، وكثيرٌ منهم يزعُمُ أنَّهم كانوا منافِقين، وكان النبيُّ ﷺ يَعلَمُ أنَّهم منافِقون، وهو مع هذا يَدْعُوهم بها.

وعليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه قد سمَّى أولادَهُ بها؛ فعُلِمَ أنَّ جوازَ الدعاءِ بهذه الأسماءِ ـ سواءٌ كان ذلك المسمَّى مسلمًا أو كافرًا ـ أمرٌ معلومٌ في دينِ الإسلام؛ فمَن كَرِهَ أن يدعُوَ أحدًا بها، كان مِن أظهرِ الناسِ مخالَفةً لدِينِ الإسلام.

ثم مع هذا إذا تسمَّى الرجلُ عندهم باسمِ عليٍّ أو جعفرٍ، أو حسَنٍ أو حسينٍ، أو نحوِ ذلك، عامَلوهُ وأكرَمُوه، ولا دليلَ لهم في ذلك على أنَّه منهم؛ بل أهلُ السُّنَّةِ يتسمَّوْنَ بهذه الأسماءِ؛ فليس في التسميةِ بها ما يدُلُّ على أنَّهم منهم، والتسميةُ بتلك الأسماءِ قد تكونُ فيهم؛ فلا يدُلُّ على أنَّ المسمَّى بها مِن أهلِ السُّنَّةِ، لكنَّ القومَ في غايةِ الجهلِ والهوى»[(١)].

الحاديَ عشَرَ: تديُّنُهم بالكذبِ، وممارَسَتُهم له:

حتى قالوا: «مَن لا تَقِيَّةَ له لا دِينَ له»، وقالوا: «إنَّه تسعةُ أعشارِ الدِّين»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٤، ١٠٠٦، ٢٩٣٢، ٣٣٨٦، ٤٥٦٠، ٤٥٩٨، ٦٢٠٠، ٦٣٩٣، ٦٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥)؛ مِن حديث أبي هُرَيرة.

(٢) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٤٢ ـ ٤٤).

ومعنى التَّقِيَّةِ: أن يُظهِرَ الإنسانُ خلافَ ما يُبطِنُ، ومعنى هذا: استعمالُ الكذبِ؛ بل والأمرُ بالتديُّنِ به، مع أنَّ التَّقِيَّةَ: رخصةٌ في حالةِ الضرورةِ والإكراهِ؛ كما دَلَّ على هذا القرآنُ والسُّنَّةُ، ولكنْ هؤلاءِ بالَغوا فيها أعظمَ المبالَغةِ، حتى أَتَوْا بما لا يَقبَلُهُ العقلُ، فقالوا: «إنَّها لا تُنقَضُ حتى يخرُجَ المَهْديّ»[1].

قلتُ: لا يَخفَى على ذي لبٍّ بُطْلانُ هذا الكلامِ؛ حين جعَلوا جُلَّ الدِّينِ - وهو تسعةُ أعشارِهِ - في التقيَّةِ، والعُشْرَ الباقيَ مِن الدِّينِ هو في الإيمانِ باللهِ، وكتبِهِ، ورسلِهِ، وبالملائكةِ، وبالقدَرِ، وباليوم الآخِرِ، والصلاةِ، والصيامِ، والزكاةِ، والحجِّ؛ فهل يُعقَلُ أنَّ التَّقِيَّةَ تسعةُ أعشارِ الدِّينِ، وباقي هذه الأمورِ العظيمةِ هي باقي العَشَرةِ؟! حتى قالوا: «إنَّ مَن ترَكَ التَّقِيَّةَ كمَن ترَكَ الصلاةَ»[2]، قال ابنُ بابَوَيْهِ: «اعتقادُنا في التَّقِيَّةِ: أنَّها واجبةٌ؛ مَن ترَكَها بمنزلةِ مَن ترَكَ الصلاةَ»[3]، وجاء في «الكافي» في باب «التقيَّةِ»: «عن أبي عبدِ اللهِ في قولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤]؛ قال: بما صبَروا على التَّقِيَّة، ﴿وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [القصص: ٥٤]؛ قال: الحسَنةُ: التَّقِيَّةُ، والسيِّئةُ: الإذاعةُ»[4].

قلتُ: أين الصبرُ على التكاليفِ التي كلَّفَ اللهُ بها عبادَهُ؛ مِن تحقيقِ التوحيدِ، وإقامةِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ، والصيامِ، والحجِّ، والجهادِ في سبيلِ اللهِ؟!

وقولُهُ: ﴿وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾، هي: التَّقِيَّةُ؛ فيقالُ لهؤلاءِ: أين مكانُ التوحيدِ وأهمِّيَّتُه؟! ولكنْ هذا كلُّه مِن تلاعُبِهم بكلامِ اللهِ تعالى.

ونسَبَ صاحبُ «الكافي» أيضًا لأبي عبدِ اللهِ: «لا واللهِ، ما على وجهِ

---

(١) ينظر: «أصول الكافي» (٢/ ٢١٧)، و«بحار الأنوار» (٧٥/ ٤٢٣).

(٢) «الاعتقادات» لابن بابَوَيْه (ص١١٤ - ١١٥).

(٣) جاء هذا عندهم أيضًا مِن كلام الصادق؛ كما في «مَن لا يحضُرُهُ الفقيه» لابن بابَوَيْهِ (٢/ ٨٠)، و«وسائل الشِّيعة» للحُرِّ العاملي (٧/ ٩٤)، و«بحار الأنوار» للمَجلِسي (٧٥/ ٤١٢).

(٤) «الاعتقادات» (ص١١٤).

الأرضِ شيءٌ أحبُّ إليَّ مِن التَّقِيَّة»[(١)].

فيقالُ لهؤلاءِ: أين الإيمانُ باللهِ ورسولِهِ، واليومِ الآخِرِ؛ حتى تكونَ التَّقِيَّةُ هي أحبَّ شيءٍ إليه؟!

الرافضةُ أكذَبُ الطوائف:

نقَلَ أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ اتِّفاقَ أهلِ العلمِ على أنَّ الرافضةَ هم أكذبُ الطوائفِ؛ فقال: «اتَّفَقَ أهلُ العلمِ بالنقلِ والروايةِ والإسنادِ، على أنَّ الرافضةَ أكذَبُ الطوائفِ، والكَذِبُ فيهم قديمٌ؛ ولهذا كان أئمَّةُ الإسلامِ يَعلَمون امتيازَهم بكَثْرةِ الكَذِبِ:

قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «سَمِعتُ يونُسَ بنَ عبدِ الأعلى يقولُ: قال أشهَبُ بنُ عبدِ العزيزِ: سُئِلَ مالكٌ عن الرافضةِ؟ فقال: لا تكلِّمْهم ولا ترُدَّ عنهم؛ فإنَّهم يَكذِبون»[(٢)].

وقال أبو حاتمٍ: «حدَّثَنا حَرْمَلةُ، قال: سَمِعتُ الشافعيَّ يقولُ: لم أَرَ أحدًا أشهَدَ بالزُّورِ مِن الرافضة»[(٣)].

وقال مؤمَّلُ بنُ إهابٍ: «سَمِعتُ يزيدَ بنَ هارونَ يقولُ: يُكتَبُ عن كلِّ صاحبِ بِدْعةٍ إذا لم يكنْ داعيةً، إلا الرافضةَ؛ فإنَّهم يَكذِبون»[(٤)].

وقال محمَّدُ بنُ سعيدٍ الأَصبَهانيُّ: سَمِعتُ شَرِيكًا يقولُ: «أَحمِلُ العلمَ عن كلِّ مَن لَقِيتُ إلا الرافضةَ؛ فإنَّهم يضَعُونَ الحديثَ، ويتَّخِذونَهُ دِينًا»[(٥)].

وشَرِيكٌ هذا هو شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ القاضي، قاضي الكوفةِ، مِن أقرانِ الثَّوْريِّ وأبي حنيفةَ، وهو مِن الشِّيعةِ الذي يقولُ بلسانِهِ: أنا مِن الشيعةِ، وهذه شهادتُهُ فيهم!

---

(١) «أصول الكافي» (٢/٢١٧). (٢) «الكافي» (٢/٢١٧).

(٣) لم نَقِفْ عليه، وقد عزاه ابنُ تيميَّةَ في آخِرِ كلامِهِ هذا إلى «الإبانةِ الكبرى»، ولم نَقِفْ عليه في المطبوعِ منه، ومعلومٌ أنَّ جزءًا منه ما زال مفقودًا.

(٤) «آداب الشافعي ومناقبُهُ» لابن أبي حاتم (ص١٤٤).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/٢٨).

وقال أبو معاوِيةَ: «سَمِعتُ الأعمشَ يقولُ: أدركْتُ الناسَ وما يسمُّونَهم إلا الكَذَّابين»[(١)]؛ يعني: أصحابَ المغيرةِ بنِ سعيدٍ، قال الأعمشُ: «ولا عليكم ألَّا تذكُروا هذا؛ فإنِّي لا آمَنُهُم أن يقولوا: إنَّا أصَبْنا الأعمشَ مع امرأةٍ»[(٢)].

وهذه آثارٌ ثابتةٌ رواها أبو عبدِ اللهِ بنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكبرى» هو وغيرُهُ.

ورَوَى أبو القاسمِ الطبَريُّ كلامَ الشافعيِّ فيهم مِن وجهَيْنِ مِن روايةِ الرَّبيعِ؛ قال: «سَمِعتُ الشافعيَّ يقولُ: ما رأيتُ في أهلِ الأهواءِ قومًا أشهَدَ بالزورِ مِن الرافضة»[(٣)]، ورواه أيضًا مِن طريقِ حَرْمَلةَ، وزاد في ذلك: «ما رأيتُ أشهَدَ على اللهِ بالزورِ مِن الرافضة»[(٤)].

وهذا المعنى ـ وإنْ كان صحيحًا ـ فاللفظُ الأوَّلُ هو الثابتُ عن الشافعيِّ؛ ولهذا ذكَرَ الشافعيُّ ما ذكَرَهُ أبو حنيفةَ وأصحابُه؛ أنَّه يرُدُّ شهادةَ مَن عُرِفَ بالكَذِبِ؛ كالخَطَّابيَّة»[(٥)].

كِذْبةُ مَهْدِيِّهِمُ المنتظَر:

ومِن أكاذيبِهِم المشهورةِ: قولُهم: «إنَّ الحسَنَ العَسكَريَّ ـ وهو الإمامُ الحاديَ عشَرَ عندهم ـ قد خلَّف ولَدًا مِن مملوكةٍ له، وإنَّ هذا الولَدَ ـ واسمُهُ محمَّدٌ ـ دخَلَ السِّرْدابَ في سامَرَّاءَ سنةَ ٢٦٠هـ أو نحوَها ـ وإنَّه عندما دخَلَ كان عمرُهُ سنتَيْنِ، أو ثلاثَ سنواتٍ، أو خمسًا، وإنَّه هو المَهْديُّ المنتظَرُ الذي سوف يعودُ بعد غَيْبةٍ، ويَظهَرُ على الناسِ بعد اختفائِه».

---

(١) لم نَقِفْ عليه، وقد عزاه ابنُ تيميَّةَ في آخِرِ كلامِهِ هذا إلى «الإبانةِ الكبرى»، ولم نَقِفْ عليه في المطبوعِ منه، ومعلومٌ أنَّ جزءًا منه ما زال مفقودًا.
(٢) لم نَقِفْ عليه، وقد عزاه ابنُ تيميَّةَ في آخِرِ كلامِهِ هذا إلى «الإبانةِ الكبرى»، ولم نَقِفْ عليه في المطبوعِ منه، ومعلومٌ أنَّ جزءًا منه ما زال مفقودًا.
(٣) تكملة الأثر السابق.
(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨/ ١٥٤٤).
(٥) المصدر السابق.

وهذا الكلامُ كَذِبٌ مَحْضٌ ومخالِفٌ للنقلِ والعقلِ، وقد مضى عليه ١١٦٨ عامًا منذ دخولِهِ واختفائِه.

ثم إنَّ الحسَنَ العسكريَّ باتفاقِ النَّسَّابِينَ لم يخلِّفْ ولدًا، وقد وَرِثَهُ أخوه جعفرٌ وأمُّه، وقد اعتَرَفَتْ بذلك بعضُ كتبِ الشِّيعة.

وفي هذا يقولُ ابنُ تيميَّةَ ـ بعد محاجَّتِهِ مَن يدعو الأصنامَ مِن دونِ اللهِ ـ: «فمَن دعا المنتظَرَ الذي لم يخلُقْهُ اللهُ، كان ضلالُهُ أعظمَ مِن ضلالِ هؤلاءِ»[(١)].

أمريكا الشيطانُ الأكبَر:

ومِن أكاذيبِهِم المشهورةِ: أنَّ أمريكا هي الشيطانُ الأكبرُ، وقد لَبِثُوا سَنَواتٍ عديدةً، وهم يردِّدونَ هذه المَقُولةَ في تظاهُراتِهم واجتماعاتِهم، وإذا هم يتعاوَنونَ مع هذا الشيطانِ ـ بزعمِهِم ـ على احتلالِ بلادِ المسلِمين؛ كما حصَلَ في أفغانِستانَ والعراقِ، وتعاونُهُمُ الآنَ مع أمريكا على أشُدِّهِ في بلادِ العراق.

الوَحْدةُ الإسلاميَّة:

ومِن كَذِبِهِم البيِّنِ: أنَّهم لَبِثوا فترةً مِن الزمنِ ينادُونَ بما يسمَّى بـ«الوَحْدةِ الإسلاميَّةِ»؛ حتى إنَّهم جعَلوا أسبوعًا أطلَقوا عليه: «أسبوعَ الوَحْدةِ الإسلاميَّة»، ثم تجدُهم يستولُونَ على مساجدِ أهلِ السُّنَّةِ، وأحيانًا: يدمِّرونها، أو يُحرِقُونها بما فيها مِن كتابِ اللهِ ﷻ، وقد سَمِعْنا ما فعَلوهُ في هذه الأيَّامِ مِن احتلالِهم لبيوتِ اللهِ ﷻ في حيِّ البَيَّاعِ في بغدادَ؛ فقد استولَوْا على المساجدِ هناك، وكانت خمسةَ مساجدَ، ومِن هذه المساجدِ: مسجدُ فَتَّاح باشا، وجامعُ أُمِّ الرحمٰنِ، وأمِّ رحمةَ، ورفَعوا الأعلامَ السوداءَ، وأطلَقوا الرصاصَ، وقتَلوا بعضَ أهلِ السُّنَّة[(٢)].

وقد سَمِعتُ في هيئةِ الإذاعةِ البريطانيَّةِ قبل نحوِ شهرٍ في برنامَجِ: «نقطةُ حِوَارٍ»، أو برنامَجِ: «مع المستمِعِين» ـ وكان ذلك بعدما استولَتْ أثيوبيا على مدينةِ مقدِيشْيو عاصمةِ الصُّومالِ، وأزالوا حكمَ المسلِمِينَ ـ فسَمِعتُ رجلًا في

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٥٩ ـ ٦٢).

(٢) «منهاج السُّنَّة» (١/ ٤٦).

هذه الإذاعةِ ـ واسمُهُ سعدٌ الوائليُّ ـ وكان فَرِحًا بما حصَلَ للمسلِمِينَ في الصومال.

ومَن أراد أن يَعرِفَ عداواتِهم للمسلِمين، فلْيستمِعْ إلى وسائلِ إعلامِهم، وسيجدُ الكثيرَ مِن هذا الحقدِ والكُرْهِ والطعنِ بالمسلِمينَ مِن الصحابةِ، وسبِّهم وهلُمَّ جرًّا... وقد تقدَّم أنَّ مَهدِيَّهم المزعومَ إذا خرَجَ لا يَتبَعُهُ أحدٌ مِن العرَبِ، وأنَّه يقتُلُ المسلِمينَ ما بين الصفا والمَرْوة.

وكذا الاعتداءُ على جامعِ الشكورِ في بغدادَ، وقد أدانت هيئةُ علماءِ المسلِمينَ في العراقِ الاعتداءَ الذي قامت به المليشياتُ على هذا الجامعِ، ووصَفَتْهُ بالفعلِ الجَبانِ، واعتبَرَتِ الهيئةُ في بيانٍ لها: أنَّ هذا الاعتداءَ هو: «حربٌ على اللهِ ورسولِهِ ومقدَّساتِ المسلِمين، ومع قربِ تطبيقِ الخُطَّةِ الأمنيَّةِ المركَّزةِ على مناطقَ محدودةٍ، وقال البيانُ: إنَّ المليشياتِ الإرهابيَّةَ التابعةَ لتيارٍ سياسيٍّ طائفيٍّ معروفٍ قامت مساءَ السبتِ بالاعتداءِ على جامعِ الشكورِ في حيِّ العاملِ ببغدادَ، وتفجيرِ مَنَارتِهِ بالعبواتِ الناسفة»[(١)].

وتحت عنوانِ: «قواتٌ أمريكيَّةٌ عراقيَّةٌ تعتقِلُ حرَّاسَ المساجدِ السُّنِّيَّةِ في بغدادَ»، ذكَرَ بيانٌ لهيئةِ علماءِ المسلِمينَ أمسِ الاثنَيْنِ: «أنَّ قواتٍ أمريكيَّةً وعراقيَّةً اعتقَلَتْ ١٢ حارسًا مِن أحدِ المساجدِ السُّنِّيَّةِ في حيِّ العامِريَّةِ غَرْبيَّ بغدادَ، وذكَرَ بيانٌ للهيئةِ: أنَّ قواتٍ مشترَكةً مِن الاحتلالِ الأمريكيِّ والحرَسِ الحكوميِّ اعتقَلَتِ اثنَيْ عشَرَ حارسًا مِن جامعِ الإخوةِ الصالِحينَ في حيِّ العامِريَّةِ ببغدادَ أمسِ السبتَ الماضيَ، وسرَقَتْ أسلِحتَهم وأموالَ التبرُّعات»[(٢)].

وقال مصدرٌ مسؤولٌ في هيئةِ علماءِ المسلِمينَ في العراقِ: «إنَّ قوَّةً مِن الجيشِ العراقيِّ داهَمَت مَقَرَّ الهيئةِ أمسِ الخميسَ في جامعِ أمِّ القرى في حيِّ الغزاليَّةِ غَرْبيَّ بغداد».

---

(١) وهم مِن عائلةِ العاني، وكان ذلك يومَ الخميس ٢١/٥/١٤٢٨هـ. وينظر: «صحيفة الرياض» الأعداد التالية لهذا التاريخ.

(٢) جريدة الرياض الاثنين ١٠/ محرَّم/١٤٢٨هـ، العدد ١٤٠٩٨.

وأضافت الهيئةُ: «أنَّ مسلَّحِينَ اغتالُوا إمامَ وخطيبَ مسجدٍ سُنِّيٍّ بعد خَطْفِهِ غربَ بغداد».

وأدانت الهيئةُ في بيانٍ: اغتيالَ الشيخِ عليّ حسين العُبَيديِّ إمامِ وخطيبِ جامعِ الكوثرِ في حيِّ البيَّاعِ بغربِ بغدادَ، بعد خَطْفِهِ يومَ الاثنَيْنِ الماضيَ مِن مَحطَّةِ تعبئةِ وَقُودِ البيَّاعِ على أيدي مليشياتٍ إرهابيَّةٍ، وأشارت إلى أنَّه عُثِرَ على جُثَّةِ الشيخِ العُبَيديِّ في مستشفى الطبِّ العَدْليِّ، وظهَرَ عليها آثارُ تعذيبٍ وَحْشيّ[1].

وتحت عنوانِ: «اغتيالُ عضوٍ في هيئةِ علماءِ المسلِمين»، قالت الصحيفةُ: «أقدَمَ مسلَّحون مجهولون على اغتيالِ الشيخِ شوكت المعاضيديِّ إمامِ وخطيبِ جامعِ الرحمٰنِ في عامريَّةِ الفَلُّوجة».

وقالت الشرطةُ العراقيَّةُ: «إنَّ مسلَّحينَ هاجَموا الليلةَ قبل الماضيةِ الشيخَ شوكت عضوَ هيئةِ علماءِ المسلِمينَ لدى عودتِهِ مِن صلاةِ العشاءِ في المسجدِ، وأطلَقوا عليه وابلًا مِن الرَّصاصِ، فأردَوْهُ قتيلًا»[2].

والمتأمِّلُ في جرائمِهم يَلحَظُ تركيزَهم على العلماءِ، وأئمَّةِ المساجدِ، وأعضاءِ هيئةِ العلماءِ المسلِمينَ في العراق.

وتحت عنوانِ: «هيئةُ علماءِ المسلِمينَ تحمِّلُ الاحتلالَ والحكومةَ مسؤوليَّةَ مَجزَرةِ الغزاليَّة»: «حمَّلَتْ هيئةُ علماءِ المسلِمينَ في العراقِ أمسِ الحكومةَ العراقيَّةَ والاحتلالَ الأمريكيَّ مسؤوليَّةَ قتلِ أبٍ وأبنائِهِ الثلاثةِ الذين عُثِرَ على جُثَثِهِم أمسِ، وعليهم آثارُ تعذيبٍ، بعد اختطافِهم أوَّلَ أمسِ في غربِ العاصمةِ العراقيَّة».

وأكَّدتِ الهيئةُ: أنَّه عُثِرَ على جُثَثِ القتلى أمسِ في الطبِّ العَدْليِّ، وعليها آثارُ تعذيبٍ، وهي تعودُ للمواطِنِ ظاهر محمَّد جاسم الحشماويِّ وأبنائِهِ الثلاثةِ: عُمَرَ وسُفْيانَ ومحمَّد.

---

(١) «جريدة الرياض» الثلاثاء ١١ محرَّم ١٤٢٨هـ، العدد ١٤٠٩٩.

(٢) «جريدة الرياض» الجمعة ٤/٤/١٤٢٨هـ، العدد ١٤١٥١.

وأشارت إلى أنَّ مسلَّحِينَ ينتمونَ إلى إحدى المليشياتِ اختطَفوا هؤلاءِ المواطِنينَ صباحَ أمسِ على بُعْدِ أمتارٍ مِن نُقْطةِ تفتيشٍ تابعةٍ للشرطةِ، قُرْبَ جامعِ الحمرةِ في حيِّ الغزاليَّةِ، في غربِ بغدادَ، على الطريقِ الواصلِ إلى حيِّ الشُّعْلَة(١).

ويُلاحَظُ: أنَّ قَتْلَهم قائمٌ على الهُوِيَّةِ؛ مِن خلالِ اسمِ الأبِ وأسماءِ الأبناءِ، وأنَّ اختطافَهم على بُعْدِ أمتارٍ مِن جامعِ الحمرةِ، وعلى مَقْرُبةٍ ومَرْأى مِن نُقْطةِ التفتيش.

وقد سَمِعتُ محمَّد بشَّار الفَيْضيَّ مِن خلالِ هيئةِ الإذاعةِ البريطانيَّةِ ـ القِسْمِ العرَبيِّ ـ متحدِّثًا عن المليشياتِ الطائفيَّةِ ونحوِها، وقد ذكَرَ أنَّ هذه المليشيَّاتِ ليس عندها مانعٌ في الانقضاضِ على الكَعْبةِ، ويعني بذلك: ما يسمَّى الجيشَ المَهْديَّ ونحوَه.

وقد فعَلَ بعضُ طوائفِ الرافضةِ ـ وهم القرامِطةُ ـ نحوَ هذا؛ وذلك عندما قتَلوا الحُجَّاجَ في موسمِ الحجِّ، ونقَضُوا الحَجَرَ الأسودَ بعد أن حطَّموه، وكان ذلك في بدايةِ المئةِ الرابعةِ(٢)؛ فلا يُستغرَبُ ما قاله الفَيْضيُّ عنهم.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّد

١٤٢٨/٦/١٥هـ

---

(١) «جريدة الرياض» الاثنين ٢٦/ربيع الأول/١٤٢٧هـ، العدد ١٣٨١٨.

(٢) «جريدة الرياض» الخميس ٢٩/ربيع الأول/١٤٢٧هـ، العدد ١٣٨٢١.